original not to be removed

بسم الله الرّحمن الرحيم

عدد خاص

March 1998. Issue No. 182
العدد ١٨٢، مارس ١٩٩٨م، ذو القعدة ١٤١٨ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

تقاعد هندرسون، مهندس سياسات التعذيب، انتصار لارادة الشعب

ربما لن يؤثر غياب ايان هندرسون عن جهاز الامن البحريني كثيرا على سياسات التعذيب والارهاب الخليفية ولكنه حدث مهم في تاريخ البحرين المعاصر. وربما لا يكون هذا الغياب كاملا خصوصا اذا تاكدت التقارير التي تتحدث عن تعيينه مستشارا لوزارة الداخلية، ولكن غياب شخصه عن جهاز التعذيب (اذا حدث ذلك) سوف يفقد هذا الجهاز الكثير من الخبرة والتجربة التي كان هندرسون يتمتع بها، كما ان عمره المتقدم يجعله غير قادر على العطاء خصوصا مع تشوش نفسيته والقلق الذي يساوره لشعوره بانه مطلوب للعدالة الدولية تتعلق بجرائمه ضد الانسانية. ولقد تنفس شعب البحرين الصعداء عندما علم باستبداله في منصب ادارة جهاز مباحث امن الدولة، ذلك الجهاز الذي ارعب قلوب الاطفال والنساء على مدى اكثر من ثلاثين عاما، واصبح يمتلك اشد السجلات سوادا في منطقة الخليج، وينافس اشدها سوادا على المستوى العالمي. لقد كان اسم هندرسون في اذهان الكثيرين مرادفا للتعذيب الوحشي والهمجية والدموية والتفنن في تمزيق الاجساد بدون تمييز بين صغير كبير، رجل ام امراة. ولقد نجحت المعارضة البحرينية في توثيق عدد كبير من حالات التعذيب من خلال شهادات الضحايا انفسهم وصور الاجساد الممزقة واشرطة الفيديو وغيرها. واصدرت المنظمات الدولية تقارير تسجل الكثير من هذه الحالات، وان كان هناك شعور عام بان ما رشح من هذه الحالات لا يمثل الا نزرا يسيرا منها. وحاولت الحكومة على مدى العقود الثلاثة الماضية اخفاء الحقائق عن العالم فحولت البلاد الى ستار حديدي لا يمكن اختراقه بسهولة من قبل المنظمات الحقوقية الدولية، ونجحت الى حد ما في منع وصول اي من تلك المنظمات الى داخل البلاد. والتزمت طوال تلك المدة بتقديم حجة تكررت كثيرا بان «الوضع غير ملائم للزيارة الآن».

كان هندرسون حريصا ليس على ارتكاب جرائم تعذيب الابرياء فحسب بل على اخفاء تلك الجرائم باستمرار. وكان منع المنظمات الدولية واحدا من اساليبه. ففي العام ١٩٨٦ سمح لوفد صغير من منظمة العفو الدولية بزيارة البحرين، ولكنها كانت زيارة قصيرة محفوفة بالكثير من المخاطر، وشعر اعضاء الوفد انهم يلاحقون طوال الوقت ولم يسمح لهم بزيارة السجون، وحصر نشاطهم على حضور محاكمة عدد من المواطنين امام محكمة امن الدولة. ولما سجلت المنظمة مشاهداتها للراي العام منعت من زيارة البلاد مرة اخرى. وحاولت منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووج الامريكية واللورد ايفبوري والمنظمة العربية لحقوق الانسان الحصول على اذن بالزيارة ولكن هندرسون رفض ذلك رفضا قاطعا معتقدا ان جرائمه سوف تخفى عن انظار العالم. وعندما صدرت الكتب الملونة التي تحمل صور التعذيب والاعضاء المبتورة والاجساد الممزقة اكتفت الرسائل الرسمية للمنظمات الدولية والامم المتحدة بتكرار عبارة مملة بان تلك المنظمات تستمع الى مصادر «المتطرفين والارهابيين»، ولكن الحكومة وجدت نفسها اخيرا تواجه حكومات صديقة داخل الخليج وخارجه لان كل تلك الحكومات اعترفت بان المعارضة البحرينية معتدلة ولها مطالب معتدلة كذلك. وفشل هندرسون في تغيير الصورة القاتمة عن شخصيته التي تمرست في تعذيب الابرياء على مدى اكثر من نصف قرن ابتداها بملاحقة الثوار في حركة الماو ماو بجبال كينيا وانهاها بقتل الاطفال والنساء والشيوخ في البحرين.

ان ما لم يكشف عنه من جرائم هندرسون ضد الانسانية من خلال سياسة التعذيب التي التزمها بملأ مجلدات كبيرة ويحتاج الى عقود للعلاج. وهذا ما دفع الحكومات الصديقة لآل خليفة لمطالبتها بالسماح للمنظمات الحقوقية الدولية بزيارة البلاد. وسمحت تحت هذا الضغط لمنظمة الصليب الاحمر الدولية بزيارة السجون، واكدت هذه المنظمة ان عدد المعتقلين خلال العام ١٩٩٦ تجاوز ١٤٠٠ سجين في ٢٦ سجنا، ولكنها ملزمة بعدم كشف مشاهداتها للراي العام. وهذا هو سبب موافقة حكومة البحرين بالسماح لها بزيارة البلاد. وهناك احتجاجات كثيرة من قبل حكومة البحرين لهذه المنظمة لانها كشفت عدد السجناء، وهو امر تحاول حكومة البحرين اخفاءه لكي لا تتضح حقيقة اجرامها بحق ابناء البحرين. ومع ذلك فقد استمرت المعارضة في كشف ما يتوفر لديها من حقائق تتعلق بحقوق الانسان. ونجحت في اقناع الراي العام الدولي بان نظام آل خليفة اسوا نظام في الخليج قمعا وانتهاكا لحقوق الانسان وعداء للشعب المحكوم بالحديد والنار. وصدرت التقارير الدولية التي كشفت حقيقة

التتمة ص ٨

○ كان الخبر الاهم خلال الشهر الماضي هو تقاعد ايان هندرسون من منصبه كمدير عام للامن العام. وقد فشلت الحكومة في اعلان ذلك علنا وفضلت الايحاء به من خلال نشر خبر تعيين مدير جديد لمباحث امن الدولة. والمدير الجديد هو الشيخ خالد بن محمد آل خليفة الذي كان يعمل بادارة المرور سابقا واستلم منصب رئيس جمعية الاداريين البحرينيين. وقضى هندرسون حوالي ٣١ عاما في البحرين ما بين ١٩٦٦ و ١٩٩٧. وكان طرد هندرسون من جهاز الامن مطلبا شعبيا منذ ان تبينت طبيعته القاسية في التعامل مع البشر، فما ان ثبت قدميه في البلاد حتى ادخلها في عهد هو الاكثر سوادا في تاريخها على صعيد التعذيب والقمع والعقاب الجماعي. وخلال عهده قضى عشرات المواطنين تحت التعذيب الوحشي، واهتزت مشاعر العالم عندما نشرت صور الشهيد جميل العلي في مطلع الثمانينات. وازدادت شراسته في التسعينات خصوصا بعد انطلاقة الانتفاضة المباركة حيث استشهد اكثر من ثلاثين مواطنا حتى الآن تحت التعذيب الوحشي او برصاص الشرطة. ومع ذلك فقد أصر هندرسون على انه لا يوجد تعذيب في جهاز الامن الذي كان يديره. وقد رحبت المعارضة بطرد هندرسون واعتبرته انتصارا لعقلية التحضر وهزيمة لعقلية التخلف والقمع والتعذيب. وطالبت خليفته بالتخلي عن تركة هندرسون واصلاح جهاز الامن بشكل جذري.

○ وتزامن مع نبأ تقاعد هندرسون اعلان حكومة البحرين ان مجلس الوزراء وافق على التصديق على معاهدة التعذيب الدولية، وذلك تحت الضغوط الشديدة التي تعرضت لها بعد ان نجحت المعارضة في كشف تعذيبها الوحشي على الصعيد الدولي. ولم تتم المصادقة بعد، وهناك خشية من ان تكون مصادقة البحرين على المعاهدة الدولية مشروطة بتحفظ على المادتين ٢٠ و ٢٢ اللتين تسمحان بتقصي حالات التعذيب في البلاد. ولكن اكد محامون دوليون ان التحفظ يعني اعترافا من حكومة البحرين بوجود التعذيب الذي لا تريد إطلاع العالم عليه. وتسعى الحكومة الى تقديم بعض التنازلات للمنظمات الحقوقية الدولية لكي تمر الدورة الحالية للمفوضية الدولية لحقوق الانسان في جنيف بدون قرار يشجبها كما حدث في الصيف الماضي خلال اجتماعات اللجنة الفرعية لحقوق الانسان.

○ منيت سمعة الحكومة بانتكاسة جديدة بفشل ندوة اعدت لها منذ حوالي عام واحد لمناقشة الاعلام العربي – الاوروبي وانفقت عليها اموالا طائلة. وقد عقدت الندوة الشهر الماضي بفندق الميريديان بالمنامة ولكن لم يحضرها احد من الشخصيات المرموقة التي كانت الحكومة قد اعلنت في بداية الامر انها ستحضر. وكانت الحكومة قد نظمت على مدى السنوات الثلاث الماضية ندوات في البحرين في محاولة يائسة لجذب بعض الشخصيات الدولية الى جانبها، ولكنها وجدت ان كل جهودها لم توفر لها مقالا ايجابيا واحدا في الاعلام الدولي. وقررت هذا العام ايقاف ندوة «المنبر الاقتصادي للشرق الاوسط» بعد ان فشل في تحقيق شيء يذكر للحكومة. وشعر الذين شاركوا في الندوات السابقة ان حكومة البحرين غير مؤهلة لعقد ندوات ومؤتمرات على مستوى دولي بسبب غياب الكفاءات لديها من جهة وبسبب اندفاعها لتلك الندوات باهداف سياسية لمحاصرة المعارضة.

○ اصبحت قضية الشيخ عبد الامير الجمري المعتقل منذ اكثر من عامين مطروحة على الصعيد الدولي بشكل واضح. وخلال الشهر الماضي بعثت منظمات دولية عديدة رسائل الى حكومة البحرين تطالبها بالافراج الفوري عنه لانه «سجين رأي». ومن المنظمات التي اصدرت بيانات بهذا الشأن منظمة العفو الدولية ومنظمة المادة ١٩ ولجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين الدوليين ومنظمة PEN Intrnational. وبعثت شخصيات مهمة رسائلة الى امير البحرين تطالبه بالاطلاق الفوري عن الشيخ الجمري. كما عبرت الحكومة البريطانية عن اهتمامها بالموضوع وطالبت آل خليفة باطلاق سراحه. وتجدر الاشارة الى ان الشيخ الجمري يعاني من امراض عديدة وقد تدهورت صحته بشكل مضطرد في الشهور الاخيرة.

○ اصيبت سمعة الحكومة بانتكاسة كبيرة الشهر الماضي عندما اتضح للعالم عدم وضوح موقفها من ازمة العراق. فقد صرحت الحكومة في بداية الازمة بانها ستسمح للقوات الامريكية باستخدام اراضيها لشن هجوم على العراق. ثم اعلن محمد المطوع، وزير الاعلام، اعتراض حكومته على ضرب العراق انطلاقا من البحرين، ولكن الامير عاد مرة ثالثة وبعث رسالة الى الرئيس الامريكي يطمئنه فيها على ان للامريكيين الحق الكامل في استعمال اراضي البحرين لشن حملات عسكرية ضد العراق.

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٨

٣٠ يناير

● بدأ عدد من المعتقلين بسجن جو هذا اليوم اضرابا مفتوحا عن الطعام ا حتجاجا على استمرار اعتقالهم برغم انتهاء فترة السجن التي حكموا بها وهي ثلاثة اعوام. وعرف من بين هؤلاء: مجيد ميلاد، نزار القاري، السيد احمد السيد نعمة، جعفر الصياح، رائد الخواجة، عباس العرادي وغيرهم. ويرفض أيان هندرسون اطلاق سراحهم برغم انتهاء مدتهم وبرغم مناشداتهم العديدة للمسؤولين بذلك. ويخشى ان يتعرض هؤلاء المظلومون الى معاملة وحشية اضافة لما لاقوه من صنوف التعذيب على مدى السنوات الثلاث الماضية.

ويوم امس استقبل المواطنون عيد الفطر المبارك بمشاعر تعكس حالة الاسى التي تعيشها البلاد والازمة السياسية المتفاقمة. ووجدوا انفسهم غير قادرين على تناسي معاناة عائلات الشهداء والسجناء والمبعدين فراحوا يتوافدون عليهم للتعبير عن التضامن معهم والتعاهد على الاستمرار في المطالبة بالاصلاح السياسي بدون تراجع. وكانت مشاعر المواطنين عموما تعكس وجود ازمة حقيقية في البلاد لم يستطع الاعلام الرسمي اخفاءها، خصوصا بعد ان فشل الامير في اطلاق احد من السجناء، على عكس ما فعله حكام الخليج الآخرون رغبة منهم في ادخال السرور على مواطنيهم. وشعر ابناء البحرين ان لديهم حكومة تفرح عندما يحزنون ولا تشعر بالامن الا عندما يودع شبابهم في السجون او يعذبون حتى الموت. ولم يتبادل الكثير من المواطنين التهاني بالعيد كما لم يستقبلوا الزوار والمهنئين.

وكان استمرار اعتقال الشيخ الجمري سببا مباشرا لاجواء الكآبة التي سادت الكثير من الاوساط. وقد تجمع عشرات المواطنين صباح امس عند منزل الشيخ بمنطقة بني جمرة ورفعوا شعارات مثل: «معكم معكم يا علماء»، «بالروح بالدم نفديك يا جمري». كما رفعوا هتافات سياسية عديدة تطالب باطلاق سراح الشيخ الجمري وبقية المعتقلين، ورفعوا ايديهم بالدعاء والفرج وحل الازمة بتحقيق مطالب الشعب. واطلقت بالونات كثيرة تحمل صورة الشيخ الجمري والشعارات الوطنية مؤكدة ان الشعب كله يطالب ببرلمان منتخب. وشوهدت هذه البالونات في مناطق عديدة على شارع البديع مثل السنابس والدراز. واكدت هذه الخطوات السلمية تحضر شعب البحرين في مقابل سياسات القمع والارهاب الحكومي والعقاب الجماعي الذي يمارسه جهاز قمع هندرسون باستمرار.

ومن جهة اخرى توافدت اعداد كبيرة من المواطنين يوم امس على قبور الشهداء في المقابر التي استطاعوا الوصول اليها. ووضعت اكاليل الزهور والورود على القبور في مقبرة الحورة مع ملصقات عن المطالب وصور القادة. وفي مقبرة بني جمرة توجه المواطنون لزيارة قبور الشهداء ووزعت صور الشيخ الجمري وبقية القادة بأعداد كبيرة. وحصل الامرنفسه في مقبرة السنابس وبقية المقابر التي تحوي الاجساد الطاهرة لشهداء البحرين. وتجسد التضامن الشعبي مع عائلات الشهداء من خلال الزيارات الكثيفة التي تمت طوال يوم امس، الامر الذي يعكس بقاء قضية الظلم الذي يتعرض له الشعب حية في قلوب المواطنين خصوصا مع استمرار القتلة في مواقعهم واساليب قمعهم.

● وفي عصر امس اعلن المواطنون احتجاجهم على استمرار القمع والارهاب الحكومي بحرق الاطارات في عدد من المناطق مثل الدراز وجبلة حبشي وغيرهما. وانتشرت الكتابات في مناطق كثيرة. ففي منطقة «الكورة» طبعت صورة الشيخ الجمري والسيد حيدر الستري (احد العلماء المبعدين الثلاثة) على احد الجدران بحجم كبير وكتب تحتهما: «كل عام وانتم بخير يا مساجين» «لا للعنف». وانتشر شعار «لا عيد والجمري بعيد» في اغلب المناطق وكذلك «البرلمان هو الحل».

● واستمرت الاعتقالات العشوائية في الايام القليلة الماضية. فبينما كان المواطنان نجاح عبد العزيز، ١٨، وحسن احمد الجلال، ١٧، وهما من اهالي منطقة السهلة الجنوبية يحاولان تشغيل سيارتهما العاطلة اذا بقوات الشغب الاجنبية تعتدي عليهما وتعتقلهما. وبعد يومين جيء بهما الى المنطقة وتم تصويرهما في خطوة تهدف لارهاب المواطنين. وفي منطقة النويدرات اعتقل كل من: سعيد جمعة، ٢٦، عباس البربوري، ٢٠، محمد مطر، ٢١، احمد مرهون، ١٩. ومن منطقة الحالة بالمحرق اعتقل اربعة مواطنين في ٢٩ ديسمبر عرف من بينهم احمد غلوم، وذلك بعد انتشار الكتابات الجدارية بشكل مكثف في المنطقة.

● وعلى صعيد آخر بدأت عائلة آل خليفة تحركا جديدا في لندن في محاولة يائسة لاسكات الاصوات التي تطالبها باعادة العمل بالدستور. جاء ذلك بعد ان ادركت ان سياسة الهجمات الاعلامية ضد بريطانيا تضر بمصلحتها اكثر مما تنفعها. وجاء اعلان تشكيل لجنة برلمانية بريطانية – بحرينية الليلة الماضية ليؤكد شعور العائلة الحاكمة بفشلها في اقناع احد بموقفها الرافض للدستور والقائم على اساس الاستمرار في انتهاك حقوق الانسان. وعرف ان اللجنة يرأسها النائب جون ماراك، وهو نائب عمالي. اما سكرتيرها فهو كينيث بيرتشيس، الذي اعلن في سجل مصالحه بالبرلمان انه ذهب مع زوجته الى البحرين بدعوة من عمر الحسن، رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وان زوجته حصلت على هدايا ومجوهرات من الامير. اما الرئيس الاقل رتبة فهو ديفيد ويلشير، الذي ذهب الى البحرين ايضا مع زوجته التي حصلت هي الاخرى على هدايا ومجوهرات الامير. وهناك عضوان آخران هما نايجيل ايفانز ونايجيل جونز. وقال احد اعضاء هذه اللجنة للمعارضة هذا اليوم ان احد اهداف هذه اللجنة «جر حكومة البحرين الى التجربة البرلمانية».

٢ فبراير

● صدر في ٣٠ يناير ١٩٩٨ التقرير السنوي لوزارة الخارجية الامريكية الخاص بحقوق الانسان للعام ١٩٩٧، وتطرق بشيء من التفصيل الى انتهاكات حقوق الانسان في البحرين مؤكدا ما ذكرته المعارضة في بياناتها طوال العام الماضي. واكد التقرير الحقائق التي ذكرتها تلك البيانات حول الاعتقالات العشوائية، الامر الذي رأى فيه المراقبون ضربة قوية لمصداقية حكومة البحرين التي تنفي سياسات التعذيب والاعتقال العشوائي وبقية اشكال انتهاك حقوق الانسان. وقال التقرير ان عدد المعتقلين في نهاية ديسمبر الماضي يبلغ حوالي ١١٠٠ معتقل. ولم يحدد التقرير ما اذا كان هذا الرقم يشمل حوالي ٤٥٠ مواطنا محكوما بالسجن. وتقول مصادر المعارضة ان العدد الحقيقي للمعتقلين السياسيين يتراوح ما بين ١٥٠٠ – ٢٠٠٠ سجين موزعين على اكثر من ٢٥ سجنا. وقال التقرير الذي يعتبر وثيقة دولية تدين سياسات الارهاب الحكومية: «ان حكومة البحرين علقت العمل ببعض مواد دستور ١٩٧٣ بما فيها المواد المتعلقة بالمجلس الوطني الذي تم حله ولم يسمح بقيامه مرة اخرى». واكد التقرير: «لم يكن هناك اي تغيير في ممارسات حكومة البحرين في ما يخص حقوق الانسان وبقيت هناك مشاكل خطيرة كثيرة. ومن بين هذه المشاكل حرمان المواطنين من الحق في تغيير الحكومة، القتل السياسي والقتل خارج القانون، التعذيب، الاعتقال العشوائي، التوقيف الانفرادي لمدد طويلة، النفي غير الاختياري، تحديد او الحرمان من الحق في محاكمة علنية عادلة، خصوصا في محكمة امن الدولة، انتهاك حقوق المواطنين في حياتهم الخاصة، والقيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة والتجمع وتشكيل المنظمات وحقوق العمال».

ووصف التقرير وسائل التعذيب بقوله: «ان المعتقلين يتعرضون للتعذيب عادة على القدمين والوجه والراس، الحرق بالسجائر، الاجبار على الوقوف لفترات طويلة بدون نوم، والتعريض في بعض الحالات للصعق الكهربائي». واضاف: «ان الحكومة تواجه صعوبة في تفنيد دعاوى التعذيب والممارسات المهينة والقاسية وغير الانسانية لانها تسمح بالحجز الانفرادي والسجن بدون محاكمة... وليس هناك حالات تعرض فيها احد من المسؤولين للعقاب بسبب انتهاكهم لحقوق الانسان سواء التي حصلت العام الماضي او الاعوام التي سلفت». وتطرق التقرير الطويل الى قمع حرية التعبير وغياب الحريات الصحافية والاعتداء على منازل المواطنين وممتلكاتهم. وقال: «عندما تقوم قوات الامن بمداهمة المنازل فانها تصادر الممتلكات الخاصة او تخربها او تدمرها». وتطرق التقرير الى استعمال الانترنت ومحاول الحكومة منع المواطنين من الاتصال به. وقال التقرير: «ان اي تجمع لخمسة اشخاص او اكثر ممنوع حسب القانون ما لم يحصل على اجازة رسمية».

وعلى صعيد آخر ما يزال خمسة مواطنين آخرين يقبعون في زنزانات هندرسون برغم صدور حكم ببراءة بعضهم وغرامة على البعض الآخر. فقبل ثلاثة شهور برأت محكمة امن الدولة الشاب فاضل الماجد، ٢٢، ولكنه ما يزال معتقلا. وهو معتقل بسجن الحوض الجاف وفي الاسبوع الماضي تعرض لتعذيب شديد في اثر مطالبته بالافراج عنه، ووضع في زنزانة انفرادية. وحكمت المحكمة نفسها انذاك على كل من نادر العالي، ٢٢ (سجن المطار)، وجاسم تايكر، ٢٢، وخليل ابراهيم، ٢١، (كلاهما بسجن القرين)، وعون الجنوساني، ٢١، (بمعسكر الحوض الجاف) بغرامة قدرها ٢٠٠ دينار (حوالي ٦٠٠ دولار امريكي)، وقد تقدم اهاليهم لدفع الغرامات المفروضة ظلما على ابنائهم ولكن هندرسون يرفض اطلاق سراحهم. وكان المعتقلون ببعض السجون مثل جو والقرين يحصلون على زيارات من اهاليهم في سجن القلعة بالمنامة. وللتضييق عليهم اخبرهم المعذبون بان المقابلات سوف تتم في السجن نفسه ولكنهم رفضوا ذلك نظرا لسوء اوضاع السجن وعدم جدوى الزيارات فيه. اما المعتقلون بسجن النعيم فكانوا يستقبلون عائلاتهم اثناء الزيارة في قاعة يجلسون فيها على الارض جميعا وهم صابرون على ذلك الوضع برغم سوئه. ولكن ادارة السجن نقلت المقابلات الى قاعة كبيرة مكتظة بالسجناء غير السياسيين ووضعها مزعج جدا، فاضربوا عن الزيارات مطالبين بارجاعهم الى المكان السابق، ولكن المعذبين غضبوا من ذلك وحرموهم من الزيارات كلها.

● وعلم ان اربعة شباب من احدى المناطق اعتقلوا قبل شهرين واطلق سراحهم مؤخرا ولكن بعد تعريضهم لتعذيب وحشي مستمر. وقد اتهموا بعد اعتقالهم مباشرة بتهمة من خيال ايان هندرسون، وهي زرع قنبلة في احد الاماكن. وادخل كل منهم على تسعة ضباط معروفين بتعذيبهم الوحشي للاطفال والشباب يتزعمهم عادل فليفل الذي صرخ في وجه الشاب: «اعترف». وانهال الارهابيون بالضرب على هذا الشاب طالبين منه «الاعتراف»، وكان يقول لهم: «أعترف على ماذا»، فيزيد تعذيبهم له. واخيرا قرر «الاعتراف» وقال: «اعترف». من أين تأتي بالمواد؟ لدي مواد في المنزل. فهرع الجلادون الى منزله وأراهم كيسا من السماد يستعمله ابوه لمزرعته. فأعادوه الى مركز التعذيب. «وكيف تركب القنبلة؟». معمل صغير في منطقة بني جمرة يصنع الانابيب. أخذوه الى بني جمرة ليكشف لهم الشخص الذي يساعده في تركيب قطع «القنبلة»، فلم يجده وقال: لعله في الفرع الثاني بالمنامة. وهناك اشار الى اصغر العمال وهو احد الهنود المستضعفين. سأل الجلادون الشاب المتهم عن المبلغ الذي دفعه لذلك العامل مقابل ذلك؟ ٢.٥ دينار (حوالي سبعة دولارات)، فقال العامل (الهندي) ضاحكا: لا يمكن ان نبيعك ذلك باقل من عشرة دنانير. فارجع الشاب الى مركز التعذيب ليستقبله ضابط لقبه «الطاغية» قائلا له: اعترف هل صنعت القنبلة ام لا؟ فقال: نعم، فقال الضابط: قل الحقيقة ولا تكذب. فقال الشاب: نفينا ذلك في البداية فكان نصيبنا التعذيب الرهيب فقررنا ان نقول: نعم لنهرب من ذلك . والآن نقول: لا ولكنكم لا تصدقوننا. وافرج عن الشباب بعد ان نالوا قسطهم الوافر من التعذيب الذي «يجبر الذنب على الاعتراف بانه قتل يوسف»، على حد تعبير ضحايا هندرسون.

٤ فبراير

● تتوجه الانظار هذه الايام الى داخل الزنزانة التي يرزح فيه المجاهد الشيخ عبد الامير الجمري، المعتقل منذ اكثر من عامين. وهذا التوجه سببه تدهور صحة الشيخ بشكل كبير بسبب رفض رئيس الوزراء السماح بدخول الدواء المناسب اليه من جهة والضغط الشديد الذي يسلط عليه لاجباره على التراجع عن مطالبته باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين. ومن هذه الضغوط مثلا ان امر هندرسون بأمر من رئيس الوزراء بنقل المواطن السيد جعفر العلوي، المعتقل منذ اكثر من ستة عشر عاما، الى زنزانة ملاصقة لزنزانة الشيخ الجمري، وايهام الشيخ بان ابنه الاكبر، المهندس محمد جميل، المعتقل منذ العام ١٩٨٨، هو الذي يعيش في تلك الزنزانة المجاورة وان بامكانه مقابلته اذا ما وافق على التنازل عن موقفه. وكان الشيخ يطلب من سجانيه السماح له بمقابلة ابنه غير ان رئيس الوزراء يرفض ذلك رفضا كاملا. هذه الحرب النفسية الوحشية التي يقوم بها جهاز قمع هندرسون بامر من رئيس الوزراء ادت الى تدهور صحة الشيخ بشكل مضطرد، وهناك خشية حقيقية من استشهاده اذا استمر منع الدواء عنه. وقد اطلعت المنظمات الحقوقية الدولية على وضعه الصحي وطلب منها التدخل لانقاذ حياته قبل فوات الاوان. ويحمّل شعب البحرين رئيس الوزراء شخصيا وهندرسون وبقية الجلادين مسؤولية اي انتكاسة في صحة القائد الوطني الذي يرفض الانحناء للاستبداد والارهاب والتعذيب.

● وقد بعثت منظمة International Pen، لجنة الكتاب المسجونين، التي تتخذ من لندن مقرا لها رسالة الى امير البحرين حول استمرار اعتقال الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي: «اننا نكتب لك باسم منظمة «بن انترناشيونال» وهي جمعية الكتّاب العالمية التي لها تاريخ يمتد ٧٧ عاما من الدفاع عن الكلمة المكتوبة، للتعبير عن قلقنا البالغ من استمرار اعتقال الشيخ الجمري، الشاعر والعالم الديني البالغ من العمر ستين عاما، بدون تهمة او محاكمة. وحسب علمنا فان الشيخ الجمري كان عضوا سابقا بالمجلس الوطني. وبعد حل هذا المجلس في ١٩٧٥ اصبح يدعو بحماس لاعادته. واعتقل في ٢٠ يناير ١٩٩٦ مع ثمانية علماء آخرين مرموقين، لكونهم على صلة، حسب ما يبدو، بعريضة تطالب بتغيير دستوري. لقد احتجز لمدة تزيد على عامين حتى الآن، وتشير آخر التقارير الى ان صحته في حالة سيئة وانه يعاني من امراض في القلب وضغط الدم. ويبدو ايضا، ان الشيخ الجمري معتقل لمجرد ممارسته حرية التعبير، وهو حق مضمون للجميع حسب المادة ١٩ من الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية. وان استمرار اعتقاله خصوصا في ضوء صحته المتداعية، يبعث على التقزز العام، ولذلك فنحن نحثكم على اصدار امر باطلاق سراحه بدون شرط».

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٨

ووقع الرسالة السيد موريس فارهي، رئيس لجنة الكتاب المسجونين.

● ومن جهة ثانية بعث عدد من علماء الدين المرموقين في بريطانيا رسالة عاجلة الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة تطالبه باطلاق سراح الشيخ الجمري. وجاء في الرسالة ما يلي: «تابعنا على مدى الاعوام الثلاثة الماضية ما يعيشه البلد المسلم، البحرين، من اضطرابات امنية وسياسية آخذة في التجذر والتاصل مع مرور الايام، وتاكد لنا خلالها عدم جدوى الحل الامني للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولم يكن الاستثناء في هذه السنوات سوى الفترة التي أفرج فيها عن سماحة الشيخ عبد الامير الجمري واخوته العلماء والاساتذة في عام ١٩٩٥ بعد الاعتقال الاول، حيث ساد الهدوء والسكينة ربوع البحرين العزيزة، وبدأت مرحلة تتسم بالتعقل والحكمة في العلاقة بين الشعب والحكومة، لكن الاعتقال الثاني لسماحة الشيخ الجمري واخوته في الحادي والعشرين من يناير ١٩٩٦ قد بدد الامل المعقود على هذه المرحلة العاقلة. آننا نحن الموقعون ادناه ولرور عامين على الاعتقال غير المبرر لسماحة الشيخ الجمري وقدوم عيد الفطر السعيد، ندعوكم للاستفادة من اجواء هذه المناسبة الاسلامية العطيمة للبدء في حل الازمة الخانقة التي تعيشها البحرين، وذلك باطلاق سراح سماحة الشيخ عبد الامير الجمري وكافة المعتقلين والمحكومين السياسيين تمهيدا لاجراء حوار وطني صادق حول الطرق الملائمة لتثبيت الاستقرار واطلاق عجلة التنمية في ظل أجواء الحرية والكرامة والمشاركة الشعبية في القرار». ووقع على الرسالة كل من الشيخ محسن العالمي، رئيس المجمع الاسلامي العالمي، السيد حسين الصدر، عميد المعهد الاسلامي في لندن، الملا أصغر علي محمد جعفر، رئيس الفيدرالية العالمية للخوجة، الشيخ محمد باقر الناصري، امين عام جماعة العلماء المجاهدين في العراق، الشيخ محمد رضا الاسدي، امام الجماعة بمحفل علي في شمال غرب لندن، الشيخ حسن علي التركي، من حوزة الامام الحسين العلمية في لندن، الشيخ محمد حسين علمي، رئيس حوزة الامام الحسين العلمية في لندن، الشيخ محسن الاراكي، رئيس المركز الاسلامي في لندن.

● وفي هذا اليوم نشرت جريدة «القدس العربي» اللندنية مقالا مهما للاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني المنحل وعضو لجنة العريضة الشعبية بعنوان: «تعطيل الدستور في البحرين خطا فادح ادى الى هز العلاقات الاجتماعية والسياسية». واستنتج هذا المقال الجريء والموضوعي عدم وجود اي اساس دستوري للمرسوم الاميري رقم ٤ للعام ١٩٧٥ الذي حل بموجبه المجلس الوطني وعلقت بعض مواد الدستور. وجاء في المقال: «واذا ما استعرضنا الوعود التي اطلقها المرسوم الاميري، مثل تعديل قانون الانتخابات والنقل المؤقت لصلاحيات السلطة التشريعية الى السلطة التنفيذية، وتاخير الانتخابات لاعضاء المجلس الوطني حتى يتم تعديل قانون الانتخاب اتضح لنا مع الايام والسنين انها كانت مجرد وعود تخديرية غير جادة وانها ليست الا حبرا على ورق لامتصاص اية ردة فعل شعبية غاضبة يمكن ان تنفجر وقتها، وكذلك لكسب الوقت لتكريس الواقع الجديد اللادستوري». ويعتبر المقال وثيقة مهمة جدا تدين المرسوم الاميري وتعتبره السبب المباشر للهزات السياسية والاجتماعية التي عصفت بالبلاد على مدى العشرين عاما الماضية.

٥ فبراير

● فيما تستمر صحة الشيخ الجمري مثيرة للقلق بسبب سوء المعاملة التي يتعرض لها على يدي عادل فليفل وهندرسون، يزداد الوضع توترا في داخل البلاد نظرا لتصاعد الشعور الشعبي بالغضب ازاء هذه المعاملة الوحشية لاكبر رمز وطني معتقل. ويستمر الضغط الدولي على رئيس الوزراء وهندرسون للافراج عنه بدون قيد او شرط. فبالاضافة الى اهتمام منظمة International Pen بالقضية وكذلك العلماء المسلمون من اقطار عديدة والمنظمات الحقوقية الدولية، اصبحت قضية الشيخ الجمري مطروحة على الصعيد الدولي بشكل اقوى مما كانت عليه. وقد أطلع ممثلو بعض الدول الاعضاء بمجلس الامن الدولي على وضعه وابدوا تعاطفا كبيرا معه القضية، وعبر بعضهم عن استغرابه من ممارسة احد اعضاء مجلس الامن مثل هذه السياسات القمعية ضد المطالبين بعودة الدستور والبرلمان المنتخب، واكد عزمه على بحث الامر بشكل اكثر جدية. ونظرا لكون الشيخ الجمري عضوا بالمجلس الوطني البحريني المنحل وتمتعه بحصانة فقد طرحت قضيته على الاتحاد البرلماني الدولي لاتخاذ ما يلزم من اجراءات.

● الى ذلك طرح اللورد ايفبوري سؤالا مهما على الحكومة البريطانية حول قضية الشيخ الجمري واجابته الحكومة رسميا. فقد جاء في الوثيقة الرسمية ما يلي: «سال اللورد ايفبوري حكومة صاحبة الجلالة: ما اذا كانت الحكومة، طبقا للسياسة الجديدة لوزارة الخارجية وخطاب وزير الخارجية بشان حقوق الانسان للقرن القادم، سوف تحث حكومة البحرين على اطلاق الشيخ عبد الامير الجمري المحتجز منذ عامين بدون توجيه تهمة اليه او محاكمته، والدخول في حوار مع لجنة العريضة الشعبية حول مطالبها لاعادة العمل بدستور ١٩٧٣ وبرلمان ١٩٧٤، كما تضمنتها رسالة اللجنة في ١٨ يناير».

● واجابت البارونة سيمونز اوف فيرنهام دين: كما اخبرت اللورد النبيل في اجابتي في ٢٨ يناير، فقد ناقشنا استمرار احتجاز الشيخ الجمري بدون تهمة مع السلطات البحرينية في مناسبات مختلفة. وطلبنا منهم اطلاق سراح جميع المعتقلين او توجيه تهم لهم. وسوف نستمر في ذلك. وقد أثار صديقي المحترم وزير الخارجية موضوع الحوار بين السلطات البحرينية ولجنة العريضة الشعبية مع ولي عهد البحرين ووزير خارجيتها خلال لقائهم في ٢٨ يناير».

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «ميل او صانداي» الاسبوعية التي تصدر يوم الاحد من كل اسبوع في عدده الاخير (الاول من فبراير ١٩٩٨) مقالا حول محاكمة مدربين عسكريين باكاديمية سانت هيرست العسكرية الشهيرة بتهمة حصولهم على رشوة. وقالت الصحيفة ان الضباط الثلاثة ابلغوا الاسبوع الماضي انهم سيواجهون محاكمة عسكرية بعد اكتمال التحريات خلال الشهور الثلاثة الماضية. وكان الثلاثة الذين لم تذكر الصحيفة اسماءهم، قد خدموا في حرب الخليج والفوكلاند والبوسنة وايرلندا الشمالية، وسوف يخبرون بالتهم الموجهة اليهم خلال ايام. ويتهم الثلاثة بانهم استلموا هدايا من بينها بدلات ودراجات نارية وساعات روليكس وآلاف الجنيهات نقدا. وسوف تتركز القضية ضد هؤلاء الاشخاص على شهادة الشيخ عبد الله نجل الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، وزير الاسكان في البحرين. وادعى هذا المتدرب البالغ العشرين عاما من العمر انه اجبر على دفع الاموال وبقية الهدايا والا واجه الابعاد عن هذه الاكاديمية العسكرية الملكية الشهير المقبل بعد ان تأخر في اكمال البرنامج التدريبي فصلا كاملا. وحسب ما قالته الصحيفة فقد كان الشيخ خالد قد دخل في مشاكل مع الادارة مرات عديدة، وبعد ذلك اطلق ادعاءاته تلك. وقال ان المتدربين العرب الذين يدفعون رسوما قدرها ٢٠،٠٠٠ جنيه كانوا هدفا لاختلاس الاموال على نطاق واسع من قبل الضباط المتقاعدين الذين يتمثل عملهم في تدريب المتدربين على كل شيء من استعمال الاسلحة حتى حرب الغابات والاسعافات الاولية. وقد استدعى مسؤولو وزارة الدفاع في البداية فرع «المباحث الخاصة» وتم توقيف سبعة من ممثلي المنظمات غير الحكومية ومن بينهم ثلاثة ضباط ملونين. بينما ينفي المتهمون الادعاءات حول الابتزاز والرشوة.

● ونشرت صحيفة «الطليعة» الكويتية في عددها هذا الاسبوع مقالا للدكتور مجيد العلوي، عضو المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية وأحد المعارضين البحرينيين، بعنوان: «مستقبل الخليج بيد اهله». وطرح الدكتور العلوي في مقاله ضرورة العمل بمبدأ الانتخاب في الممارسة السياسية بمنطقة الخليج، مؤكدا ان مجالس الشورى بالشكل الذي يعمل به في البحرين مثلا لا يناسب حالة التطور التي شهدتها البلاد والمنطقة. واستشهد بالوضع المستقر الذي ساد البلاد في فترة تطبيق الدستور وانشاء المجلس الوطني في النصف الاول من السبعينات، مشيرا الى أن الغاء تلك التجربة فتح المجال للمشاكل السياسية والاجتماعية. وقال ان مجلس الشورى الحالي عجز عن التعاطي بجدية مع اية قضية سياسية لان رئيس الوزراء يرفض ان يشارك احدا في مناقشة القضايا المهمة.

● وعلى صعيد الاوضاع المتردية في السجون فقد علم ان المعتقلين في سجن الحوض الجاف عنبر ٣ سبي حرموا من الزيارات منذ ما يزيد على شهرين . كما حرموا من استلام اموالهم التي يصرفونها داخل السجن ، ويقدم لهم طعام ردي، لا يصلح حتى لغير الآدميين. وعندما حاول احد المعتقلين، وهو فاضل الماجد، من اسكان عالي، أن يتحدث مع ادارة مركزالتعذيب حول الوضع تم حجزه في زنزانه انفرادية حتى الآن. وتجدر الاشارة الى ان محكمة امن الدولة كانت في شهر نوفمبرالماضي قد قضت ببراءة هذا الشاب نفسه وكذلك صديقه جلال حسن حبيب. إلا انه لم يفرج عنه حتى الآن.

● واستمرارا لسياسة الارهاب الحكومية خصوصا مع من هم على اتصال بالجماهير فقد استدعي يوم الأربعاء ٢٩ يناير الشيخ علي سليم ٢٩ وهو امام الصلاة بمدينة حمد. وتم التحقيق معه بوحشية وهدد بالاعتقال والتنكيل أن هو تطرق الى قضايا الشعب في خطبه. ويأتي هذا الاستدعاء بعد اعتقال الشيخ حسين الصايم والشيخ علي الصددي. وكان الشيخ علي سليم قد اعتقل من قبل لمدة عام واحد بدون اي مبرر.

٦ فبراير

● نشرت مجلة «برايفيت اي Private Eye» اللندنية في عددها رقم ٩٤٣ الذي صدر اليوم تعليقا على مداولات دارت في البرلمان البريطاني مؤخرا، وجاء في البيان ما يلي: «حقق ديفيد ويلشير، النائب عن حزب المحافظين لمنطقة سبيلثورن، شهرة كبيرة باسئلته حول ما يسميه «فساد الحكومة». ففي ٢٦ يناير طرح اسئلة فاحصة عن تكلفة اثاث جديد لـ ١٠ و ١١ داونينغ ستريت (مقر رئاسة الوزراء ووزير الخزينة). وسال ايضا عن «تكلفة اصطحاب الوزراء لصديقاتهم في اسفارهم». فهل يمكن ان يكون هذا هو ديفيد ويلشير نفسه الذي ذهب مع زوجته الى الديكتاتورية الخليجية في البحرين في شهر اكتوبر الماضي؟ لقد تحمّل نفقات تلك الرحلة معهد الخليج للدراسات الاستراتيجية المتخصص في البخشيش والهدايا لأعضاء البرلمان الذين يتصرفون بطريقة حميمة تجاه ديكتاتوريي البحرين. ويقال ان السيدة ويلشير كانت «مبتهجة» بهدية المجوهرات التي حصلت عليها من الامير هناك. في هذا الوقت ومع استمرار اعتقال وتعذيب المعارضين البحرينيين بشكل اعمق قام البرلمان البريطاني بجهد اقوى لانشاء علاقات جيدة مع الديكتاتوريين. فقد حضر عدد من من ابناء العائلة الخليفية الحاكمة حفلة كوكتيل في مجلس العموم في ٢٧ يناير. والقى الدكتور جون ماريك، العضو العمالي عن منطقة ريكسهام، كلمة ترحيبية اثنى فيها على «العلاقات التاريخية بين البحرين وبريطانيا»، وانشأ جميعة برلمانية بريطانية – بحرينية جديدة. (تم حل البرلمان البحريني منذ ١٩٧٥). ورد وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة بكلمة تكريمية شجع فيها اعضاء البرلمان «على زيارة البحرين ليروا باعينهم الامن والاستقرار هناك». وقد يوافق الدكتور ماراك على هذه الدعوة. ففي اكتوبر ١٩٩٦ زار البحرين لمدة اربعة ايام على نفقة الحكومة البحرينية. ولكن هل سيلتقي اعضاء البرلمان ممثلي المعارضة البحرينية الكبيرة والمتصاعدة؟ لقد جاءت احدى الاجابات على هذا السؤال في مجلس اللوردات مؤخرا (٢٨ يناير). فقد سال اللورد ايفبوري: «ما اذا كان المسؤول بوزارة الخارجية الذي ذهب الى البحرين في نوفمبر قد التقى ايا من افراد المعارضة الديمقراطية، واذا كان الجواب بالايجاب فهل للسفارة البريطانية في المنامة اتصال منتظم باي من هؤلاء الاشخاص؟». فاجابت البارونة سيمونز اوف فيرنهام دين بافضل تقاليد السياسة العمالية الاخلاقية «الجديدة» قائلة: «لم يلتق المسؤول بوزارة الخارجية الزائر ممثلي المعارضة البحرينية. وليس للسفارة البريطانية في المنامة اتصال بهم».

● وعلى صعيد الداخل خرجت قبل يومين مسيرة سلمية بمنطقة بني جمرة رفع المشاركون فيها شعارات تعبر عن التضامن الكامل مع الشيخ الجمري وتطالب باطلاق سراحه، وتدعو الى السماح بعودة المبعدين. وتزامن مع ذلك حدوث بعض الحرائق الصغيرة بمنطقة الدراز اشعلها المتظاهرون على الشارع العام للاحتجاج على سياسات الحكومة ورفضها الاصلاح السياسي.

● واستمرت حملات الاعتقال العشوائية في عدد من المناطق. ففي يوم الثلاثاء الماضي (٣ فبراير ١٩٩٨) اعتقل عدد من الاطفال بمنطقة العكر الشرقية بعد انتشار شعارات كثيرة في المنطقة تطالب باعادة العمل بالدستور وانتخاب مجلس وطني. وتعتبر الحكومة ان المطالبة بالدستور «تهديد لامن الدولة وتحريض على العنف». وعرف من بين المعتقلين: احمد علي الوني، ١٧، علي عبد الله الوني، ١٤، معروف يوسف حسن الوني، ١٣، عبد الله علي زهير، ١٤، فاضل عيسى سهلان، ١٥، احمد جواد سرحان، ١٣، وما يزالون معتقلين بمركز التعذيب بمدينة عيسى. وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين وقعت في ١٩٩٢ الاتفاقية الدولية لحماية الطفل!. واعتقل في الاول من فبراير من منطقة البلاد القديم الطفل حسن جاسم، ١٢، وذلك بتهمة كتابة الشعارات الوطنية على الحيطان. وفي اليوم التالي اعتقل الطفل عمار عبد الجليل عبد الله القصاب، ١٢، من منزله بالمنطقة نفسها. هذا العدوان الوحشي على اطفال البحرين يؤكد استمرار عقلية القمع التي تحكم البلاد بالحديد والنار. وتجدر الاشارة ايضا الى ان اعداد الاطفال المعتقلين في تصاعد مستمر، وان بعضهم مضى على اعتقاله شهور او سنوات. فمثلا الطفل علي منصور علي عياد، ١٦ من منطقة الحجر، ما يزال في القيود منذ اعتقاله في ٢٠ ابريل ١٩٩٧ من الشارع العام. وتجوب شوارع البلاد فرق التعذيب التي وظفها هندرسون للاعتداء على المواطنين، رجالا ونساء واطفالا، خصوصا اذا قام احد منهم بكتابة الشعارات الوطنية على الجدران. كما لا يزال الطفل حسين عبد الله محمد جاسم، ١٥، ومحمد عبد الرضا عبد الله السبع، ١٥، (وكلاهما من منطقة عراد) رهن الاعتقال بدون تهمة او محاكمة، ومع هذين الطفلين من المنطقة نفسها عشرون طفلا آخرون يرزحون في سجون اعداء الشعب والانسانية.

● ومن جانب آخر فقد كان لمقال الاستاذ محمد جابر صباح الذي نشر بجريدة «القدس» قبل

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٨

يومين حول حل المجلس الوطني بالقرار الاميري رقم ٤ للعام ١٩٧٥ وقع كبير في نفوس الاحرار في كل مكان وخصوصا في البحرين التي وزع فيها في اليوم الذي نشر فيه. واصبح حديث الجميع نظرا لما احتوى عليه من منطق وحجة في مقابل اسلوب القمع الوحشي الذي تمارسه الحكومة ضد المفكرين والمثقفين واصحاب الاقلام. وكان المعذب المعروف، عبد العزيز عطية الله ال خليفة، قد طلب في آخر تحقيق مع الاستاذ محمد جابر الاسبوع الماضي قد طلب منه عدم نشر المقال، ولكن الرمز الوطني رفض ذلك الطلب بإباء وشموخ، وعاد المعذب أدراجه منكسرا. وهناك خشية من تعرض الاستاذ صباح الى معاملة وحشية على يدي هذا المعذب الشرس. وكان عطية الله ال خليفة قد استدعى قبل ايام كلا من الدكتور عباس هلال رئيس جمعية المحامين البحرينية والمحامي يوسف خلف، سكرتير الجمعية وطلب منهما كتابة تفصيل ما دار من نقاش في ندوة الجمعية التي تحدث فيها كل من الدكتورة منيرة فخرو والكاتب حافظ الشيخ. ولا يستبعد ان يقرر هندرسون الانتقام من الجمعية باجراء احمق كما حدث للمؤسسات الاخرى التي رفضت الخضوع لارادته. وقد اطلعت الهيئة الدولية للدفاع عن القضاة والمحامين في جنيف بملابسات القضية تحسبا لاي قرار احمق.

١٠ فبراير

● خرجت في وقت متأخر من الليلة الماضية مسيرة كبيرة بمنطقة سترة للمطالبة باطلاق سراح الشيخ الجمري وبقية المعتقلين السياسيين، واعتدت عليها قوات الشغب الاجنبية بوحشية مستعملة كافة وسائل الفتك والقمع. فقد انطلقت المسيرة من المنطقة بمشاركة عدد كبير من المواطنين وتوجهت الى الشارع العام المؤدي الى الجسر الذي يربط الجزيرة ببقية البلاد، ورفعت خلالها شعارات متحضرة تطالب بأعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني واطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المبعدين، وبعد ان قطعت شوطا وسط حماس المشاركين، اصدر ايان هندرسون الامر بالاعتداء عليها، فانهالت القنابل المسيلة للدموع والغازات الخانقة والرصاص المطاطي على المواطنين العزل، وتفرق المتظاهرون ولكن بعد ان اثبتوا لقوات القمع والارهاب الحكومية ان حركة الشعب جاءت لتبقى حتى تحقيق المطالب. وكانت المنطقة قد شهدت في الايام القليلة الماضية اعتقالات تعسفية عديدة. وعرف من بين الذين اعتقلوا في ٦ فبراير ثلاثة مواطنين هم: موسى الرحيم، ٢٣، وعيسى علي محمد واخوه موسى، وكلاهما في العشرينات من العمر.

● وعلم ان المواطنين بمنطقة المعامير اعلنوا في حشد كبير في ٨ فبراير بمجلس فاتحة على روح احد المواطنين (الشيخ حسين المعاميري) صمود ابناء المنطقة وبقية المواطنين بوجه سياسة الارهاب الرسمي الذي تمارسه السلطة. ورفعت في ذلك الحشد شعارات تؤكد نهج المقاومة المدنية وان البرلمان هو الحل وان ابناء البحرين مستعدون للتضحية بالغالي والنفيس من اجل استرداد كرامتهم التي سلبها المرتزقة الاجانب. وكانت صورة كبيرة للشيخ الجمري الذي اصبح استمرار اعتقاله دافعا قويا للتحرك على الصعيدين المحلي والدولي، قد رفعت على علم ونصبت على الشارع العام. وشعرت الحكومة ان المطالبة باطلاق سراح الشيخ يعتبر تحديا لها، فشنت عدوانا وحشيا على المنطقة واعتقلت عددا من المواطنين عرف من بينهم السيد جابر السيد امين، ١٩، وعيسى ابراهيم، ١٩. وكان الاول قد تعرض الشهر الماضي لتعذيب وحشي في الشارع ورمي بجسده الدامي على قارعة الطريق.

● وعرف من بين الذين اعتقلوا مؤخرا كل من: سعيد حسن حيدر، ٢٦، فيصل عباس علي، ٢٢، حسين مبارك، ٢٢، محمود العايد، ٢١، جعفر علي حسن معتوق، ١٨، فاضل ايوب، ٢٠، طاهر علي عيسى، ٢٢ (وجميعهم من منطقة الجفير احدى ضواحي العاصمة). واعتقل من منطقة الدريفة المجاورة كل من: السيد محمد عباس علوي، ٢٣، صادق مهدي خميس، ١٩، السيد حسن جعفر، ١٩، عبد الله احمد محمد، ١٩، حسين احمد محمد، ١٧، احمد علي احمد حسن العالي، ٢٤، السيد فاضل علوي، ١٨، جعفر علي سعيد، ١٩.

● وحدثت في ٦ فبراير جريمة ضرب وحشي ارتكبها جهاز قمع هندرسون بحق ثلاث اخوات كن في زيارة الى اخيهن المعتقل منذ فترة. فقد بادر المعذبون المشرفون على مركز التعذيب بالحوض الجاف الى ضرب السجين محمد حسين عاشور (من منطقة باربار) بوحشية وشراسة، امام اخواته الثلاث اللاتي كن في زيارة له حسب موعد معد سلفا. وقد مزقت ملابس الشاب من شدة الضرب فيما كانت اخواته يصرخن وهن لا يصدقن ما كان يحدث امامهن، ثم انهال المعذبون بالضرب على الفتيات الثلاث بدون رحمة. وخلال اليومين الماضيين استدعين مرتين الى مركز التعذيب.

● وعلى صعيد آخر ما يزال السجناء المضربون عن الطعام مستمرين في اضرابهم الذي بدأوه في ٣٠ يناير ١٩٩٨ احتجاجا على استمرار احتجازهم بعد قضائهم فترة السجن المحكومين بها. وهناك خشية من تدهور صحتهم خصوصا في اوضاع السجن السيئة وغياب ابسط مقومات الحياة البشرية. وكانت المجموعة التي اعتقلت في الايام الاولى للانتفاضة قد تعرضت الى تعذيب شديد ومعاملة سيئة للغاية خصوصا مع اصرارها على موقفها الرافض للاستبداد السلطوي، وكان أفرادها يأملون في مغادرة السجن بعد انقضاء السنوات الثلاث التي حكمت بها ولكنهم ما يزالون معتقلين حتى اليوم. وعلق المواطنون على استمرار اعتقالهم بعد انقضاء مدة حكمهم بانه تعبير بليغ عن كرم الامير الذي أراد ان يثبت انه اكثر كرما من الملك فهد والشيخ زايد اللذين «ارادا التخلص من السجناء قبل انتهاء مدد حكمهم»، بينما كرم الضيافة لدى أمير البحرين تفرض عليه اضافة فترات سجن اضافية.

● وتضامنا مع المعتقلين فقد حدثت تطورات عديدة في الايام القليلة الماضية. ففي منطقة سار كثف المواطنون كتابة الشعارات الوطنية على الجدران، وكانت جميعها تتمحور حول تفعيل دستور البلاد والافراج عن السجناء السياسيين وخصوصا الشيخ الجمري وارجاع المبعدين. وشوهدت قبل يومين سيارة شحن حكومية تجوب شوارع المنطقة وعليها عدد كبير من قوات الشغب الاجنبية وهم شاهرون اسلحتهم بوحشية. كما كانت سيارة تابعة لهم تحمل خزان طلاء كبير وآلة ترش الشعارات المكتوبة. ولوحظ ان الشعارات المكتوبة على الجدران داخل المنطقة تبقى فترة اطول من المكتوبة على الشارع العام. وقال شهود عيان ان هناك كتابات بخط كبير جدا بالقرب من منطقة النويدرات في جنوب البلاد، تطالب بالعمل بالدستور. وشوهدت صورة الشيخ الجمري بمنطقة الكورة مع عدد من الشعارات الوطنية المعروفة. وفي منطقة الجفير دوى صوت انفجار كبير ناجم عن انفجار اسطوانة غازية مساء السبت الماضي اهتزت له المنطقة وسمع في مناطق بعيدة.

وعلى صعيد آخر علم ان عددا من المواطنين الشرفاء رفضوا ان يتعاونوا مع المعذب المعروف، عبد العزيز عطية الله ال خليفة، الذي عينه رئيس الوزراء «محافظا» للعاصمة، بالاضافة الى عمله كمعذب بجهاز قمع هندرسون. وكان قد اصدر اوامر الى عدد من ابناء البحرين للعمل معه كرقباء على المواطنين مرتبطين بوزارة الداخلية. وللتضليل اخبرهم بان كلا منهم سوف يصبح «مختارا» للمنطقة التي يعيش فيها، على ان يكون عينا للحكومة على المواطنين. ومن اهم مهمات هؤلاء «تأكيد الولاء لرئيس الوزراء» و «الحفاظ على الامن» وغير ذلك من المهمات القذرة المرتبطة بجهاز قمع هندرسون. وكان رفض عدد منهم مؤشرا على شرفهم وشعورهم بارتباطهم بالشعب ورفضهم التعامل مع الجهاز الارهابي الذي مزق اجساد ابناء البحرين بمباضع التعذيب.

١٢ فبراير

● خرجت يوم امس مسيرة شعبية في العاصمة، المنامة، للمطالبة باطلاق سراح الشيخ عبد الامير الجمري وبقية السجناء السياسيين واعادة العمل بدستور البلاد. وشارك المواطنون بحماس واصرار في هذه المسيرة النوعية التي عكست توجها شعبيا جادا لنقل فعاليات المقاومة المدنية الى قلب العاصمة . وكعادتها شنت قوات القمع الحكومية عدوانا على المتظاهرين مستعملة الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي. وتلى ذلك حملة اعتقالات واسعة شملت عددا من المواطنين لم تتوفر اسماؤهم بعد. وتأتي هذه المسيرة في اطار تصعيد العمل الشعبي السلمي لجذب انظار العالم الى ما يحدث في البحرين من قمع وانتهاك حقوق واستبداد. وقد قرر المواطنون ان يطلعوا المشاركين في المؤتمر الذي سيعقد في ٢٣ فبراير بالعاصمة والذي يعول عليه رئيس الوزراء للتخفيف من حالة العزلة التي يعاني نظامه منها، على ما يجري في البلاد. واصيب المؤتمر بانتكاسة جديدة عندما اعلن ان الامين العام للامم المتحدة، كوفي عنان، لن يحضر المؤتمر. وكانت المعارضة قد أطلعت السيد عنان على الوضع في البحرين وكيف ان حضوره المؤتمر سوف يستفيد منه جهاز قمع هندرسون لتبرير سياسات القمع والتعذيب التي يمارسها ضد ابناء البحرين. وسلم السيد عنان وثائق وصورا حول الوضع في البلاد. ويتوقع ان تغطي ازمة العراق على مؤتمر رئيس الوزراء، الامر الذي اصاب الحكومة باحباط شديد.

● استمر جهاز قمع هندرسون في اعتقال الاطفال وتعذيبهم بدون رحمة. ففي ١٠ فبراير اعتدى عناصر ذلك الجهاز على منطقة عراد بجزيرة المحرق واعتقلوا ثلاثة اطفال هم يوسف علي حسن الفولاذ، ١٢، واخوه حسن، ١٣، وعلي جعفر خليل البحراني، ١٣. وكان اعتقالهم بطريقة وحشية اكدت عدوانية آل خليفة تجاه شعب البحرين. ولم يعرف شيء عن مصير هؤلاء الاطفال. كما اعتقل المواطن الشاب السيد محمود حميد الوداعي، من منطقة باربار قبل بضع ليال، وصودر جهاز الكومبيوتر الشخصي الذي كان بمنزله. وكان عدد من المواطنين قد اعتقلوا في الايام الاخيرة بسبب امتلاكهم جهاز كومبيوتر. كما اعتقل ستة مواطنين من منطقة مدينة عيسى في الايام القليلة الماضية . وجيء باحدهم الى المسجد يوم امس الاول واجبر على تمثيل كيفية توزيع المنشورات امام عدسة فيديو جهاز قمع هندرسون. وعلم كذلك ان سبعة مواطنين آخرين بينهم اطفال اعتقلوا في اليومين الماضيين بمنطقة الديه، وحدث اعتقالهم اما من الشارع او المحلات التجارية. وجيء بهم لاحقا واجبروا على المشاركة في مسرحية لحرق اطارات السيارات.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة « نشرة اخبار دول الخليج» مقالا حول البحرين بعنوان «انقسامات في المنامة» تطرق الى الخلافات بين ولي العهد ورئيس الوزراء حول كيفية التعاطي مع المعارضة المحلية. وقالت النشرة في عددها الصادر في ٩ فبراير ١٩٩٨ ان رئيس الوزراء كان وراء افشال مبادرة بدأها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة العام الماضي لحل الازمة في البحرين، وانه (رئيس الوزراء) هو الذي امر بمحاكمة ثمانية من رموز المعارضة في الخارج لقطع الطريق على ولي العهد الذي كانت المبادرة تتم عن طريقه. وقالت النشرة ان الحوار مع المعارضة هو الطريق الوحيد الى حل الازمة، ولكن ذلك مرفوض من قبل رئيس الوزراء، مؤكدة ان اسلوب القمع والعقاب الجماعي لم يؤد الا الى تصاعد وتيرة العنف وان سياسة الحسم الامني الحكومية فشلت تماما. وذكرت ان رغبة ولي العهد في بدء حوار مع المعارضة ينطلق من رغبته في استلام مقاليد الامور بعد والده في وضع هادئ، ومستقر وبعيد عن التوتر. واعربت النشرة عن أملها في قدرة ولي العهد على اقناع عمه بضرورة الدخول في حوار مع المعارضة.

● الى ذلك نشرت جريدة «القدس العربي» اللندنية في عددها يوم امس مقالا بعنوان «العزف على فزاعة الارهاب والاصولية جزء من معركة شاملة ضد الشعب» بقلم المهندس عبد الرحمن النعيمي. وتطرق المقال الطويل الى تاريخ الحركة العمالية في البحرين منذ الثلاثينات وكيف ان الحكومة عملت على تهميشها ومنع نموها، وكيف انها انشأت «اللجنة العامة لعمال البحرين» كبديل لاتحاد العمال البحريني. وتطرق الى معاناة بعض النقابيين البحرينيين خلال السنوات الماضية خصوصا حميد عواجي ومحمد عبد الجليل المرياطي الممنوعين من العودة الى البلاد منذ ستة عشر عاما. ويعتبر المقال وثيقة تاريخية ضد قمع حكومة البحرين للحركة النقابية في البحرين، خصوصا لجهة المعلومات المهمة التي احتوى عليها حول الصراع المستمر بين الحكومة والشعب من اجل قيادة الحركة العمالية البحرينية.

● وحول قضية النقابيين المذكورين طرح اللورد ايفبوري، سؤالا على الحكومة البريطانية حول «ما اذا كانت الحكومة تعتزم التدخل لدى حكومة البحرين حول نفي المواطنين البحرينيين والعضوين المتقدمين في الحركة العمالية البحرينية منذ اكثر من ستة عشر عاما، وهما حميد عواجي ومحمد عبد الجليل المرياطي وحول سياسة الابعاد بشكل عام». واجابت الحكومة البريطانية على ذلك في ١٠ فبراير على لسان البارونة سيمونز اوف فيرنهاك دين قائلة: «اننا نثير قضايا حقوق الانسان مع السلطات البحرينية بشكل مستمر، بمن فيهم سفيرهم في لندن. وسوف نستمر في ذلك. ولكن لم نستطع العثور على معلومات حول حميد عواجي ومحمد عبد الجليل. واذا استطاع اللورد النبيل تقديم هذه المعلومات فسوف نكون سعداء بمتابعة القضية».

١٣ فبراير

● أصدرت منظمة العفو الدولية يوم امس مناشدة عاجلة للرأي العام العالمي للتدخل لدى حكومة البحرين بشأن استمرار اعتقال الشيخ الجمري وبقية القادة في البحرين. وجاء في المناشدة ما يلي: «ملف جديد: الخشية من الاعمال الصحي، البحرين: الشيخ عبد الامير منصور الجمري، ٦٠، الشيخ حسن سلطان، الشيخ علي عاشور، الشيخ علي بن احمد الجدحفصي، الشيخ حسين الديهي، حسن مشيمع، السيد ابراهيم السيد عدنان العلوي، عبد الوهاب حسين. حسب التقارير فقد حرم الشيخ عبد الامير منصور الجمري، المحتجز حاليا بسجن القلعة بالمنامة، احيانا من احتياجاته من الادوية التي يحتاج اليها بانتظام لعلاج المشاكل التي يعاني منها مثل ضغط الدم والتنفس وآلام الظهر. ويقال ان ذلك من اجل اجباره على التوقيع على تعهد بانه لن يمارس اي نشاط سياسي ضد الحكومة بعد الافراج عنه. ويقال ان الشيخ عبد الامير منصور الجمري رفض التوقيع على التعهد. وتخشى منظمة العفو الدولية من انه قد يُعرض للمزيد من الاعمال الصحي. ان الشيخ عبد الامير منصور الجمري والسبعة الآخرين قادة مسلمون شيعة وشخصيات دينية

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٨

اعتقلوا بدون تهمة او محاكمة منذ اعتقالهم في ٢٢ يناير ١٩٩٦. وبالرغم من انهم احتجزوا في البداية في سجون انفرادية فقد سمح لهم، على ما يبدو، بزيارات من عائلاتهم. وجاء اعتقالهم في فترة تميزت بالاعتقالات الجماعية قامت بها قوات الامن كرد على التظاهرات الشعبية الغاضبة بسبب اغلاق المساجد. ولا تتوفر تفصيلات حول المعتقلين الآخرين. وتعتبر منظمة العفو الدولية الاشخاص المذكورين اعلاه «سجناء رأي». واحتوت المناشدة على خلفية للاحداث جاء فيها ما يلي: «في يونية ١٩٩٧، توفي الشيخ علي ميرزا النتشاس، وهو عالم مسلم شيعي كفيف، خلال احتجازه بسجن القلعة. وبالرغم من ان متحدثا باسم وزارة الداخلية عزا الوفاة لمشاكل تنفسية فان هناك تقارير تتحدث عن الاهمال الصحي كسبب لذلك. وطالبت المناشدة بكتابة رسائل او فاكسات او برقيات او مكالمات هاتفية او رسائل بالبريد الاليكتروني باللغتين العربية والانجليزية الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية، للتعبير عن القلق ازاء التقارير التي تقول بان الشيخ الجمري يتعرض لاهمال صحي، والمطالبة بضمانات لتوفير عناية صحية مناسبة لكل المعتقلين، والمطالبة باطلاق سراح الشيخ الجمري والسبعة الآخرين الذين اعتقلوا في ٢٢ يناير ١٩٩٦ فورا وبدون شروط لانهم سجناء رأي.

● وعلم من جهة اخرى ان اعتقال الاطفال استمر بوتيرة متصاعدة في الاسابيع الاخيرة. وعرف من بين الاطفال الذين اعتقلوا من منطقة الدير في الساعات الاولى من يوم الاثنين الماضي (٩ فبراير) كل من: علي عبد الله بوشقر، ١٠، محمد عباس عبد الله، ١٣، حسين علي موسى الفيص، ١٥، اسماعيل بوهندي. وبعد تعذيب وحشي لمدة ٢٤ ساعة اطلق سراح الطفلين الاولين. واعتقل مع هؤلاء كل من: حسين جاسم المؤمن، ٢٧، السيد علي السيد حسن، ٣١، جعفر محمد مكي، ١٨. وكانت منطقة الدير قد شهدت تظاهرة شعبية سلمية مساء الاحد احتجاجا على استمرار اعتقال الشيخ الجمري وانتشار الانباء حول تداعي صحته. وقام المتظاهرون بحرق اطر السيارات عند مدخل المنطقة. فكان رد فعل قوات الشغب الاجنبية ان شنت عدوانا وحشيا على المنطقة وعمدت الى تكسير سيارات المواطنين في اطار سياسة العقاب الجماعي التي يمارسها آل خليفة ضد شعب البحرين.

● وفي الوقت نفسه تسربت انباء من داخل غرف التعذيب بان عددا كبيرا من المعتقلين قد تعرضوا الى التعذيب الوحشي خصوصا على يدي خالد الوزان. ومن الاساليب التي تمارس بانتظام ضد المعتقلين والتي اكدها تقرير وزارة الخارجية الامريكية الاسبوع الماضي استعمال الكهرباء ضد المعتقلين، وقلع الاظافر. ومن الاطفال الذين ما تزال آثار التعذيب واضحة على اجسادهم داخل الزنزانات: صادق هيات، ١٥، السيد هادي السيد سعيد، ١٥، وكلاهما من منطقة الدراز. وقد اعتقلا منذ فترة طويلة. وبالرغم من براءتهما الكاملة، فقد أمر خالد الوزان بابقائهما في السجن حتى تزول آثار التعذيب من جسديهما. وقد رفعت قضية هذين الطفلين الى اللجان الدولية الخاصة بالتعذيب التابعة لمفوضية حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف.

● وعلى صعيد آخر وجه اللورد ايفبوري بعض الاسئلة الى وزارة الخارجية بمناسبة زيارة ولي العهد ووزير الخارجية الى لندن. وكانت أسئلته كما يلي: «هل تطرق وزير الخارجية في اجتماعه مع ولي عهد البحرين ووزير خارجيتها في ٢٨ يناير الى: أ – وضع المنفيين الخمسة الذين ادينوا غيابيا من قبل محكمة امن الدولة؟ ب – محاولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، في سبتمبر ١٩٩٧ لبدء اتصالات للتوسط بين الحكومة البحرينية وممثلي الحركة الديمقراطية في المملكة المتحدة. ج – اعتقال قادة المعارضة بمن فيهم الشيخ عبد الامير الجمري، بدون محاكمة، د – الطلب الذي تقدمت به لجنة العريضة الشعبية لمقابلة الامير؟».

● وقد ردت وزارة الخارجية على لسان البارونة سيموندز اوف فيرنهام دين بما يلي: «ان المناقشات التي تمت بين صديقي المحترم وزير الخارجية وولي عهد البحرين ووزير خارجيتها في ٢٨ يناير تطرقت الى مساحات كثيرة محل اهتمام مشترك ولكنها ركزت اساسا على الوضع الحالي في العراق. وتطرقت المناقشات الى موضوع التطور الدستوري وكما اخبرت اللورد النبيل في اجابتي في ٤ فبراير، فان صديقي المحترم وزير الخارجية اثار موضوع الحوار بين السلطات البحرينية ولجنة العريضة الشعبية».

١٦ فبراير

● بعثت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية رسالة الى امير البلاد حول اعتقال الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي: «اننا نكتب اليك للمرة الرابعة باسم لجنة حقوق الانسان لجمعية المحامين في انجلترا وويلز بخصوص الوضع الحالي في البحرين. وكتبنا لك قبل عام للتعبير عن قلقنا حول اعتقال الشيخ عبد الامير الجمري من قبل السلطات البحرينية بدون تهمة او محاكمة. وقد مضى الآن عامان على اعتقل الشيخ الجمري منذ اعتقاله. وحسب علمنا فانه محتجز في سجن انفرادي ولم توجه اليه اية تهمة باية مخالفة. ان هذا الاحتجاز ينتهك ليس الاساس القانوني فحسب بل حتى المعايير الدولية للعدالة. ومن الواضح انه مصدر قلق كبير لقطاع المحاماة الدولي. اننا نحثكم على متابعة اقتراح اللورد ايفبوري الذي قدمه للشعلة (عبد النبي الشعلة، وزير العمل البحريني) في نوفمبر ١٩٩٧ بعقد اجتماع بين المحامين البحرينيين والبريطانيين لمناقشة عمل محكمة امن الدولة. وسوف نكون اكثر من سعداء للمساعدة في تنسيق هذا الاجتماع. نتمنى ان نسمع منكم». ووقع على الرسالة السيد نيكولاس ستيوارت، رئيس اللجنة. وتجدر الاشارة الى ان وزير العمل البحريني كان قد رحب في اجتماع له مع اللورد ايفبوري العام الماضي، بفكرة اعادة الصياغة القانونية لمحكمة امن الدولة التي ترفضها كل المنظمات الحقوقية الدولية بسبب انتهاكها لابسط معايير العدالة.

● ومن جهة اخرى عبر مواطنو منطقة البلاد القديم يوم امس الاول عن غضبهم ازاء استمرار اعتقال الشيخ الجمري ورفضهم لارهاب الحكومة. وقد خرجوا الى الشارع واضرموا النار في اطارات السيارات والكتابة على الجدران. وشوهدت الحرائق عند المدخل الجنوبي للمنطقة والمدخل الرئيسي ايضا، الامر الذي ادى الى اغلاق الشارع العام (شارع الشيخ سلمان) بعض الوقت. ثم شنت قوات الشغب الاجنبية عدوانا وحشيا على المنطقة استعملت فيه الغازات المسيلة للدموع واعتقلوا عددا من المواطنين عرف من بينهم الحاج سعيد احمد، ٤١، بينما كان يسير في الشارع. وعند منتصف الليل اعتدى ارهابيو هندرسون على منزل عبد العزيز حبيب، ٢٤، وضربوه امام عائلته قبل اعتقاله. وسمع دوي انفجار اسطوانات الغاز في الايام القليلة الماضية بشكل متصاعد بمنطقة المقشاع.

● اما الاعتقالات فقد طالت في الايام القليلة الماضية عددا كبيرا من المواطنين عرف من بينهم ستة من منطقة مدينة عيسى هم: علي الحوري، ١٦، يوسف عمران، محمد عبد الله حمزة، ٢٠، وثلاثة اشخاص لم يتوفر الا الاسم الاول لكل منهم وهم: علي، ٢٠، يوسف، ١٩، وصادق. ومن منطقة باربار: السيد حميد السيد كاظم علي، ٢٣، نضال جاسم احمد، ١٧، السيد موسى حميد هاشم، ١٧، محمد عباس الوداعي، ١٧، ضياء علي ابراهيم، ١٧، حسين محمد خليل، ٢٢، فاضل عيسى رمضان، ١٦. وتم تفتيش منزل الشاب احمد جاسم محمد، ١٧، بالمنطقة نفسها، وكان معتقلا منذ اكثر من شهر. واعتقل الشاب علي محمد محمد سبت مع اخته لمدة يومين بمركز التعذيب حيث كانا في زيارة الى اخيهما المعتقل ونالا قسطا وافرا من التعذيب. والسبب انهما حاولا منع المعذبين من الاعتداء على اخيهما السجين عندما كانا في زيارة له. وقد ضرب ذلك الشاب ضربا مبرحا امام عينيهما وعندما حاولا اقناع الجلادين بالتوقف عن ارهابهما اعتقلا على الفور بتهمة «التدخل في مهمات رجال الامن». وفي الاسبوع الماضي اعتقل من منطقة مركبوان بسترة الشاب جعفر عبد علي خضران، ٢٤، في الساعة الخامسة والنصف صباحا بينما كان متوجها الى عمله، ولم يعرف عنه شيء حتى الآن. وحدث اعتقاله عند مدخل المنطقة على ايدي القوات الخاصة. وفي ١٤ فبراير اعتقل من المنطقة نفسها السيد حسين (او السيد امين) السيد شبر، ٣٦، بعد عودته من عمله ظهرا. وتم تطويق المنزل وارهاب العائلة ثم اعتقل بعد تعذيبه امام اهله. واعتقل الاسبوع الماضي من منطقة مدينة عيسى الشاب محمد عبد الله، ١٧، الذي سبق ان اعتقل قبل سبعة شهور وافرج عنه بشرط ان يترك البلد ويسافر الى الكويت، فترك البلد لمدة شهر ثم عاد واعتقل مجددا.

وقد تكثفت في الايام الاخيرة كتابة الشعارات الوطنية على الحيطان في اغلب مناطق البلاد. ففي منطقة المعامير ازداد نشاط المواطنين في كتابة الشعارات برغم محاولات شطبها من قبل قوات الشغب الاجنبية. وفي منطقة «مهزة» بسترة انتشرت الشعارات التي كان منها:

اذا كنت عميانا عن الحق لا تدري فابصر ففي الأفاق قد بزغ الجمري».

وقد تأكد ان معتقلي مركز التعذيب في جو قد عاودوا الاضراب مجددا احتجاجا على استمرار اعتقالهم بعد قضائهم فترة السجن التي حكموا بها من قبل محكمة امن الدولة السيئة الصيت. ويرفض هؤلاء دفع ضريبة تقدر باكثر من ١٢ الف دينار (حوالي ٣٥ الف دولار امريكي) فرضها عليهم ايان هندرسون.

١٨ فبراير

● وافقت حكومة البحرين في اجتماعها يوم امس الاول على التوقيع على «ميثاق منع التعذيب» وهو احد اهم مواثيق الامم المتحدة، ونشرت وسائل الاعلام المحلية خبر ذلك يوم امس. ولكن ليس معلوما بعد متى سوف تقوم فعلا بتوقيعه. كما ليس معلوما ما اذا كانت ستوقع عليه بدون تحفظ كما تفعل الدول التي تحترم حقوق الانسان، ام ستتحفظ على بعض بنوده، كما تفعل الدول السيئة الصيت في مجال حقوق الانسان. وكان وزير العدل قد طرح توصية الى مجلس الوزراء بالتوقيع على الميثاق لانه «لا يتناقض مع الاسلام». واذا تم التوقيع على ذلك الميثاق بدون تحفظ فسوف يكون ذلك نصرا كبيرا لارادة الشعب الذي يسعى لاقامة مجتمع مدني ويطالب باعادة العمل بالدستور كمقدمة لذلك. وسوف يكون ايضا بداية لعهد جديد تقل فيه حالات التعذيب التي طالت آلاف المواطنين خلال السنوات الاخيرة. ونجم عن ذلك استشهاد عشرات المواطنين في غرف التعذيب التي كان يديرها المعذب البريطاني الشهير، ايان هندرسون.

● وفي تطور ربما تكون له علاقة بذلك، فقد اعلن في الصحافة المحلية عن تعيين الشيخ خالد بن محمد آل خليفة مديرا عاما لمباحث امن الدولة، وهو المنصب الذي كان يشغله ايان هندرسون منذ سنوات. وفهم المراقبون من ذلك التعيين ان ايان هندرسون ربما يكون قد طرد من عمله بعد ٣١ عاما قضاها مشرفا على عمليات التعذيب الوحشي والقمع. واذا تأكد رحيل هندرسون فان ذلك يعتبر انتصارا كبيرا لشعب البحرين على عقلية الارهاب والتعذيب التي حكمت البلاد خلال الفترة الماضية. وكان ايان هندرسون قبل مجيئة الى البحرين قد عمل اكثر من عشرين عاما في كينيا كضابط استخبارات لتعقب ثوار الماو ماو في الجبال. وطرد من منصبه في العام ١٩٦٤ بعد استيلاء اوجينجا اودينجا على السلطة. وقضى هندرسون بعدها بضعة اشهر في روديسيا كخبير تعذيب لدى نظام ايان سميث، قبل ان يشغل منصب مدير المباحث في البحرين. وشهدت البلاد على مدى العقود الثلاثة التي قضاها في البلاد عهدا اسود لم تشهد مثله من قبل، حيث اصبح التعذيب فيه ركيزة اساسية في عمل جهاز امن الدولة. وراح عدد كبير من ابناء البحرين ضحايا لهذا النظام القمعي. ويسجل لهندرسون انه مهندس سياسات الابعاد القسري والاعتقال العشوائي والعقاب الجماعي. وليس معروفا الى اين سيتوجه لقضاء بقية ايام عمره في حال طرده من وظيفته، ولكن ذكرت مصادر مطلعة مؤخرا انه قد يلجا الى الولايات المتحدة الامريكية للابتعاد عن الاضواء الاعلامية التي سوف تسلط عليه فيما لو استقر في بريطانيا. اما المدير العام الجديد لجهاز الامن فمعروف عنه انه رجل اداري وانه شغل منصب رئيس جمعية الاداريين البحرينيين، وان ذلك يؤهله للقيام بدور ايجابي لمنع سياسة التعذيب والقمع والعقاب الجماعي وارهاب المواطنين والابعاد القسري والاعتداء على الاطفال والنساء، وهي السياسات التي وضعها سلفه سيء الصيت، ايان هندرسون. فاذا استطاع المدير العام الجديد الغاء سياسة البطش وابعد المعذبين المعروفين مثل عادل فليفل وخالد الوزان وخالد العاودة (وهم اكثر الجلادين وحشية في تاريخ البحرين المعاصر) فقد يساهم ايجابيا في اعادة الامن والاستقرار الى البلاد. اما اذا اتبع سياسات هندرسون واساليبه فسوف يفشل في مهمته كما فشل سلفه.

● ويرى المراقبون في هذين التطورين مؤشرا على العمل الحثيث لحكومة البحرين من اجل تفادي صدور قرار دولي من مفوضية حقوق الانسان التي تعقد اجتماعاتها خلال الشهر المقبل. وتراقب المنظمات الحقوقية تحركات حكومة البحرين لمعرفة ما اذا كانت بدافع اصلاح الوضع ام لكسب الوقت من اجل تفادي الشجب الدولي المتوقع لسياساتها. وكانت اللجنة الفرعية لحقوق الانسان قد اوصت العام الماضي بمناقشة انتهاكات حقوق الانسان في البحرين في اجتماعات المفوضية. وبذلت حكومة البحرين جهودا مضنية لمنع صدور قرار دولي يشجب سياساتها القمعية. ومن ذلك دعوة اعضاء برلمانيين من دول اوروبية عديدة لحضور مؤتمر حول الاعلام العربي – الاوروبي يعقد في الفترة ٢٣-٢٥ فبراير بفندق الميريديان الذي يملكه نجل رئيس الوزراء بالمناسبة. ويتوقع ان يتخلف عدد من المدعوين الى المؤتمر عن الحضور خصوصا في ضوء الوضع الاقليمي المتوتر بشان العراق. كما يتوقع ان يشاهد المدعوون جوانب من الانتفاضة السلمية لشعب البحرين، خصوصا ان المواطنين الذين يرحبون عادة بضيوف البلاد قرروا ان يطلعوا الوفود على حقيق الوضع ويطالبوها ببذل الجهد لاقناع حكومة البحرين باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين، والتوقف عن سياسات التعذيب والقمع. وقد عبر العديد من المدعوين الذين التقتهم المعارضة او كتبت لهم عن انزعاجه من الوضع في البحرين، ورفض البعض قبول الدعوة.

● وعلى صعيد آخر استمر المواطنون في تصعيد الموقف استعدادا لمؤتمر رئيس الوزراء حول الاعلام العربي – الاوروبي، وذلك بتصعيد وتيرة كتابة الشعارات الوطنية على الجدران. ففي منطقة كرزكان كثف المواطنون كتاباتهم في المنطقة الشمالية الغربية القريبة من منطقة الدمستان

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٨

وجميعها يركز على المطالب الشعبية والدفاع عن الحركة السياسية المطالبة بتفعيل الدستور واطلاق سراح الشيخ الجمري، وتحذير الحكومة من اي خطر يمس شيخ الشعب. ومن العبارات التي شوهدت بوضوح: «الحيطان هي جريدتنا المستقلة»، «هل أجرمنا عندما طالبنا بالبرلمان؟»، « ستستمر انتفاضتنا المباركة مهما قدمنا من تضحيات.

١٩ فبراير

● بعثت منظمة المادة ١٩ Article 19 رسالة الى امير البحرين تطالبه فيها بالاطلاق الفوري للشيخ عبد الامير الجمري. وجاء في الرسالة المؤرخة ١٦ فبراير ما يلي: «ان منظمة المادة ١٩، وهي المركز الدولي ضد الرقابة، قلقة جدا بسبب استمرار اعتقال الكاتب والعالم الديني، الشيخ عبد الامير منصور الجمري، ٦٠ عاما، بدون تهمة او محاكمة. وحسب معلوماتنا، فان الشيخ الجمري وهو عضو المجلس الوطني البحريني الذي حله الامير في ١٩٧٥، كان ناشطا مرموقا لاقامة الديمقراطية في المظاهرات الشعبية في يناير ١٩٩٦. وفي ٢٠ يناير ١٩٩٦، اعتقل الشيخ الجمري مع ثمانية علماء دين شيعة مرموقين وبقي في السجن منذ ذلك الوقت بدون تهمة او محاكمة طبقا لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤. وتشير المعلومات الاضافية التي حصلت عليها منظمة المادة ١٩ مؤخرا الى ان الشيخ الجمري يعاني من مرض شديد يحتاج الى عناية صحية عاجلة. ان منظمة المادة ١٩ تعتقد ان الشيخ الجمري سجين رأي وان استمرار اعتقاله انتهاك خطير لحقه الاساسي في حرية التعبير عن الرأي الذي ضمنه القانون الدولي لحقوق الانسان. ولذلك فنحن نطالب بالاطلاق الفوري وغير المشروط للشيخ الجمري ويضمان حقوقه في التعبير السياسي والتجمع السلمي واحترامها». ووقعت على الرسالة فرانسيس ديسوزا، المديرة التنفيذية للمنظمة. وكانت منظمة العفو الدولية قد بعثت رسالة مماثلة الى امير البحرين وكذلك لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانيين، وعدد من علماء الدين والشخصيات المرموقة في بريطانيا.

● ومن جهة اخرى صدر التقرير الاقتصادي للربع الاخير من العام ١٩٩٧ الذي تصدره وحدة الايكونوميست للمعلومات Economist Intelligence Unit. حول البحرين وقطر. واكد التقرير المخصص لقطاع رجال الاعمال والمستثمرين وصانعي القرار السياسي، ان التوتر السياسي في البحرين سوف يستمر في العامين الحالي والمقبل، وان الحكومة لم تبد حتى الآن رغبة في الدخول في حوار مع المعارضة. وقالت ان التوتر استمر بمستويات اقل خلال الصيف الماضي بسبب سفر الكثيرين ولكنه اصبح اكثر حادة لاحقا. وذكر التقرير ان الحكومة اصدرت احكاما غيابية بحق ثمانية من رموز المعارضة في الخارج. وتطرق الى آفاق الوضع الاقتصادي وعكس صورة قاتمة في ذلك الجانب بسبب استمرار التوتر السياسي وفشل الحكومة في تهدئة الوضع.

● وعلى صعيد آخر اعتدت «القوات الخاصة» وعناصر المخابرات على منطقة مركوبان بسترة الليلة قبل الماضية (١٧ فبراير) وارهبت مواطنيها بالانتشار في طرقات المنطقة ومحاصرة بعض المنازل. ثم قامت باعتقال الشاب خليل البراهيم السندي، ٢٦، الذي كانت الاستعدادات تجري لزفافه مساء اليوم (الخميس). وقد شعرت العائلة بفاجعة كبيرة لأن العائلة الخليفية حرمتها الفرحة التي كانت تنتظرها بتزويج ابنها الشاب. ويأتي اختطاف الشاب من بين اهله ليؤكد استمرار ارهاب الحكومة ضد شعب البحرين. وبدلا من ان يسمح لهذا الشاب باتمام فرحته بالزواج فقد اصبح الآن بين ايدي المعذبين في غرف الموت المجهزة بأحدث ادوات التعذيب الوحشي.

● وفي الليلة نفسها اعتدت قوات التعذيب على منطقة الديه واعتقلت الشاب محمد احمد العكري، ٢٢، الذي كان يعيش متخفيا عن اعين ارهابيي آل خليفة طيلة عام كامل بعد اعتقال كافة اصدقائه بسبب مشاركتهم في الفعاليات السلمية للمعارضة. ويبدو ان المدير العام الجديد لمباحث امن الدولة، خالد بن محمد آل خليفة، قرر تدشين عهده بالمزيد من القمع والتعذيب وارهاب المواطنين. وكانت المعارضة تأمل ان يكون ذهاب ايان هندرسون عن الساحة (فيما لو حدث فعلا) سوف يخفف معاناة شعب البحرين، ولكن ارسال القوات الخاصة الى مناطق سترة والديه في اليوم نفسه الذي صدر فيه التعيين يدل على ان المدير الجديد ربما يكون اكثر شراسة ووحشية وتعذيبا من هندرسون. ويدل تعيين خالد آل خليفة في ذلك المنصب على فشل الحكومة في توظيف احد من ابناء الشعب في ذلك المنصب الذي اصبح رمزا لكل ما هو غير انساني للقتل والتعذيب والاعتداء على الحرمات والكرامات. ويستلم المدير الجديد اوامره من عمه رئيس الوزراء مباشرة.

● ومن جهة اخرى اصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين كتابا بعنوان «البحرين وحقوق الانسان في الامم المتحدة» اشتمل على المداخلات التي طرحت حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين في الدورتين الـ ٥٢ و ٥٣ للجنة حقوق الانسان اللتين عقدتا في جنيف في ١٩٩٦ و ١٩٩٧، وفي الدورة الـ ٤٣ للجنة الفرعية لحقوق الانسان التي عقدت العام الماضي. ونشرت كلمات المنظمات الحقوقية الدولية التي طرحت قضية البحرين مثل اللجنة الافريقية ومنظمة السلم المسيحي واللجنة الدولية للحقوقيين والعصبة الدولية لحقوق الانسان وحريات الشعوب، ومؤسسة دانيال ميتران والمنظمة العالمية لمكافحة التعذيب واتحاد الشباب الديمقراطي العالمي والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان والمنظمة العراقية للدفاع عن حقوق الانسان. وصدر الكتاب باللغتين العربية والانجليزية.

٢٠ فبراير

● اكدت جريدة «الفايننشال تايمز» اللندنية هذا اليوم خبر استبدال ايان هندرسون بخالد آل خليفة كمدير لمباحث امن الدولة في البحرين. ونسبت الصحيفة الى «دبلوماسيين غربيين» قولهم ان الضابط البريطاني «كان منذ فترة طويلة يريد التقاعد وانه استمر في عمله تحت ضغط الحاكم نفسه». وقالت ان رحيله يعني في نظر السنة والشيعة «نهاية العهد الاستعماري»، واضافت ان حركة احرار البحرين في لندن اعتبرت ذلك «نهاية عهد من التعذيب والقمع». وقد شعر المواطنون بالغبطة لرحيل هذا المعذب، وتبادل بعضهم التهاني بذلك، واعتبروه نصرا شعبيا كبيرا ضد عقلية القمع والتعذيب صنعته دماء الشهداء والمظلومين على مدى ٣١ عاما.

● ما يزال المعتقلون بمركزالتعذيب بالحوض الجاف يتعرضون لابشع انواع القمع والتعذيب. وفي الاسبوع الماضي تعرض العديد منهم لمعاملة بشعة تؤكد عقلية الارهاب الحكومية ضد ابناء البحرين. فالشاب نبيل عبد الامير نقل يوم الخميس ١٢ فبراير الى زنزانة انفرادية بعد احتجاجه على المعاملة الوحشية لدى الشرطي صالح اليمني. وقد قام الجلاد محمد الدراج بتعذيب هذا الشاب واعتدى عليه بالضرب ثم نقله الى الزنزانة وابقاه فيها خمسة ايام. ووجه اليه تهمة تحريض بقية السجناء على الاحتجاج، وتهريب الاكل للعنبر (ب) بعد حرمانهم من الطعام لفترة، وأداء الصلاة جماعة، وتدريس بقية المعتقلين. اما السجين عبد الله سوار (من منطقة سند) فقد اخذ الى الزنزانة الانفرادية بعد وصوله من مركز التعذيب بالرفاع. وكان هذا السجين قد اضرب عن الطعام في مركز التعذيب بالرفاع فقرر المعذب الملازم مبارك ابعاده الى مركز التعذيب بالحوض الجاف وطلب من المعذبين فيه التشديد على هذا الشاب. وأخذ السجين محمد سبت بعد احتجاجه على سوء معاملة الشرطة له ولعائلته التي كانت في زيارة له. وقد أخذه الجلاد محمد الدراج ووجه اليه تهمة محاولة الهرب من السجن، وأودعه الزنزانة الانفرادية. وحدث امر مماثل للسجين السيد جلال من منطقة راس الرمان. وشوهد في الآونة الاخيرة ازدياد المعاملة في هذا السجن سوءا، واصبح الاهالي الزائرون لابنائهم يتعرضون الى معاملة مهينة، حيث قلل العدد المسموح به للزيارة بعد ان كان مفتوحا الى ٨ اشخاص. ولوحظ تغير ضباط التعذيب المناوبين بالحوض الجاف في ما عدا محمد الدراج الذي يكرر انه يعتمد سياسة القبضة الحديدية وانه مصمم على ان «يري المعتقلين الويل»، ووليد الذي قام بتعذيب ١٥ معتقلا الى درجة ان بعضهم اصبح لا يستطيع المشي على قدميه بسبب التعذيب الوحشي. ويقدر عدد المعتقلين بالحوض الجاف حاليا بـ ٧٠٩ معتقلين.

● واشتهر مركز التعذيب بالحوض الجاف بشراسة المعذبين العاملين فيه والاعتداء المتواصل على المعتقلين. وقد رفعت اسماء من عُرف من المعذبين الى المنظمات الدولية لاعداد ملفات خاصة بهم كمجرمين ضد الانسانية. ووجهت المعارضة نداء الى المواطنين بتزويدها باية معلومات حول المعذبين واساليب تعذيبهم وقصص التعذيب التي مارسوها بحق المعتقلين، خصوصا ان هناك في الوقت الحاضر اهتماما دوليا بما يجري في غرف التعذيب البحرينية. كما طلبت المعارضة من كل من تعرض لتعذيب خلال اعتقاله ان يكتب قصته الكاملة ويوصلها اليها لتقدمها كادلة لادانة نظام القمع في البحرين.

● وعلى صعيد آخر شوهد مساء امس تجمع غير معتاد للقوات الاجنبية عند المدخل الجنوبي الغربي لمنطقة بني جمرة بالقرب من برادات الساتر. ويدى على تلك القوات حالة طوارئ غير معهودة. هذا في الوقت الذي امر فيه رئيس الوزراء بعمل كل شيء لانجاح مؤتمره الذي يعقد الاسبوع المقبل (من الاثنين حتى الاربعاء) بفندق الميريديان. ويذهب اغلب المشاركين المدعوين وهم يحملون صورة جديدة عما يجري في البلاد من انتهاك خطير لحقوق الانسان ومصادرة للحريات. وعبر العديد منهم انهم فوجئوا بالحقائق التي قدمتها اليهم المعارضة وانهم لم يكونوا على علم بالقرارات والتقارير الدولية التي صدرت حول الوضع.

● ولاحظ المراقبون ان الحكومة فشلت في الحفاظ على مصداقيتها عندما اوقفت عقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الاوسط الذي عقدته في السنوات الثلاث الماضية بعد ان فشل في تحقيق اية دعاية ايجابية لحكومة البحرين. وكانت الحكومة تعتقد ان دعوة شخصيات دولية مثل مارغريت ثاتشر وديكليرك وغيرهما سوف يخفف الضغط الدولي عليها، ولكن نشاط المعارضة في اطلاع المدعوين الى تلك المؤتمرات على حقيقة ممارسات رئيس الوزراء وجهاز القمع الذي كان يدار من قبل ايان هندرسون قد نجح في تحقيق ضغط ضد حكومة البحرين وليس لصالحها. فقد طرح عدد من المدعوين قضايا الشعب امام المسؤولين بشكل احرج الحكومة وجعلها تعيد النظر في جدوى عقد مؤتمر يأتي بشخصيات تتعاطف مع مطالب المعارضة ولا تستطيع الدفاع عن الحكومة. وعبر بعض المدعوين عن حرج كبير لذهابه الى بلد لم تتضح مواقف حكومته بعد ازاء اكبر مشكلة تعاني منها المنطقة الآن وهي العراق. وكانت الحكومة قد أعلنت قبل اسبوعين عن موافقتها على انطلاق الطائرات الامريكية لضرب العراق من اراضي البلاد. ولكن محمد المطوع، وزير الاعلام، بادر يوم الثلاثاء الماضي الى التصريح بان حكومته ترفض استعمال اراضي البلاد لضرب العراق. وفي هذا اليوم بعث امير البحرين رسالة الى الرئيس الامريكي يعبر فيها عن ترحيبه باستعمال اراضي البلاد لضرب العراق. وقرأ المراقبون في هذه التصريحات المتناقضة دليلا على تخبط سياسة الدولة ومواقفها ازاء ما يجري في المنطقة. وحسب بعض المعلومات فقد جاءت تصريحات المطوع كمحاولة لاقناع بعض المدعوين العرب والاجانب الى مؤتمر رئيس الوزراء بالحضور بعد ان ترددوا في حضور مؤتمر في بلد تنطلق منه عمليات ضرب العراق.

● واستعدادا لقدوم المشاركين في المؤتمر المقبل فقد انتشرت الشعارات الشعبية في الكثير من المناطق. ففي منطقة المعامير رسمت صور الشيخ الجمري في مناطق كثيرة، وكتبت شعارات الانتفاضة المطالبة باعادة العمل بالدستور. ومن بين الشعارات الجديدة: «على جميع الكتاب والشعراء ان يدافعوا عن الانتفاضة». اما نادي الشاخورة فقد اصبح اكثر تألقا بصور القادة المعتقلين والمنفيين وشعارات الانتفاضة مثل: «نطالب بالحوار الجاد مع المعارضة» و «دم النقشاش أعطى حياة جديدة للانتفاضة». ويتوقع ان يبادر المواطنون الى المزيد من الاعمال الاحتجاجية السلمية لاطلاع زوار البلاد بحقيقة الوضع في البلاد.

٢٣ فبراير

● بدأ السجناء بمركز التعذيب بمنطقة «القرين» جنوب البلاد اضرابا عن الطعام احتجاجا على سوء المعاملة التي يتعرضون لها، ومطالبين بتحديد مصائرهم. فهم جميعا موقوفون منذ مدد طويلة تصل الى اكثر من ثلاثة اعوام بدون تهمة. ومن هؤلاء حسين احمد البناء، ٢٣ من منطقة اسكان عالي، ومحمد غنام، ٢٨، وعلي حسن، ٢٠ من سترة. واغلب المعتقلين هم من الذين قضوا اكثر من عامين في المعتقل بدون تهمة او محاكمة. ويأتي هذا الاضراب في الوقت الذي قدمت فيه المعارضة أدلة قاطعة الى مفوضية حقوق الانسان في جنيف على استمرار التعذيب والاعتقال العشوائي بشكل متصاعد. وتطالب منظمات حقوقية كثيرة حكومة البحرين بالغاء قانون امن الدولة الذي وضعه السيء الصيت، ايان هندرسون، في العام ١٩٧٤.

● هذا وقد شهدت البلاد في اليومين الماضيين احتجاجات ومسيرات دينية شارك فيها الاف المواطنين في اغلب المناطق. فقد شارك المواطنون مساء السبت الماضي في مسيرات عملاقة بمنطقة المنامة رفعت فيها بعض الشعارات السياسية الحماسية. وفي منطقة سترة رفعت الشعارات الوطنية بحماس كبير ومنها «بالروح بالدم نفديك يا جمري»، وشهرت قوات الارهاب الحكومية السلاح بوجه المواطنين لارهابهم ولكن ابناء البحرين صمدوا وتحدوا السلاح بقوة الايمان والقبضات التي ترتفع في الهواء. وفي منطقة ابوقوة طافت المسيرات الدينية شوارع المنطقة وهي تهتف بالشعارات السياسية المطالبة باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح الشيخ الجمري. وخرجت مسيرات مماثلة في عدد من المناطق الاخرى. واستطاع المواطنون التعبير عن رفضهم المطلق لنظام القمع الذي انشأه هندرسون في البلاد. وكانت منطقة الدراز قد شهدت مساء الجمعة الماضية حرائق صغيرة في الشوارع لاطارات السيارات تعبيرا عن الاحتجاج. وشوهد حريق كبير على الشارع الذي يمتد من دوار كرياباد – السنابس ويتقاطع مع شارع البديع عند الكوبري. وكان الحريق عند الشارع الفرعي القادم من محطة البترول الجديدة خلف محل «برجرلاند». وقد توقفت حركة المرور في هذا الشارع فترة طويلة. وفي حديث هاتفي مع بعض المدعوين لمؤتمر رئيس الوزراء، عبر هؤلاء عن دهشتهم لما شعروا به من توتر سياسي يعم البلاد بالرغم من انهم لم

يوميات الانتفاضة في شهر فبراير ١٩٩٨

يمضوا في البلاد سوى يوم واحد.

● واعلنت الحكومة تعيين احد المعذبين محافظا لمنطقة المحرق، في ثاني تعيين للمحافظات الامنية التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد. وقد صدر مرسوم اميري يوم امس بتعيين عيسى بن احمد بن محمد آل خليفة محافظا للمنطقة لمدة اربع سنوات. ويحمل هذا «المحافظ» مؤهلات مناسبة لعمله حيث عمل ضابط تحقيق بمطار البحرين وقسم التحقيق بالقلعة ثم عمل امرا لشرطة المطار، فنائبا لمدير ادارة مباحث امن الدولة المسؤولة عن تعذيب الاف المواطنين، كما عين مديرا لامن المنطقة الوسطى. وبهذه الخلفية المناسبة في التعذيب اصبح مؤهلا لمنصب «المحافظ» ليفرض ادارة وزارة الداخلية على منطقة المحرق. وكان عبد العزيز عطية الله ال خليفة قد عين العام «محافظا» للمنامة.

وعرف من بين المعتقلين في الايام الاخيرة عدد من الشباب من بينهم كل من: صاق احمد، السيد علوي السيد مهدي وشخص ثالث لم يتوفر اسمه، وهم جميعا من منطقة الدراز. ومن منطقة واديان بسترة اعتقل في ١٥ فبراير الشاب جعفر علي كاظم، ٢٨، بينما كان متوجها بباصه الى احدى المدارس لنقل الطالبات الى منازلهن. ولم يسمع عنه شيء بعد ذلك. كما اعتقل الشاب عبد الشهيد السبع، ٢٤، من منطقة اسكان سترة. وجاء اعتقاله بعد اعتداء من عناصر الامن على منزله. وفي اليوم التالي اعتقلت زوجته واخته ولم يعرف عنهما شيء بعد. وهناك خشية كبيرة من تعرضهما الى اهانات وتعذيب. وهذا الشاب يعمل موظفا بدولة الامارات العربية المتحدة وكان يوم اعتقاله على وشك السفر الى محل عمله. وفي ٢١ فبراير اعتقل من منطقة السهلة كل من: حسن عاشور حبيب، ١٧، حسن رضي حبيب، ١٧، حسين عباس جمعة، ١٦. وكانت قوات القمع الحكومية التي دربها ايان هندرسون على الاعتداء قد شنت عدوانا على منزل المواطن محمد عبد الوهاب عاشور، في الساعة الثانية والنصف صباحا، وتعرض ابناء يوسف، ١٨، وجعفر، ١٩ الى تعذيب شديد امام والديهما. وتعرض منزل حسين عاشور كذلك الى الى اعتداء مماثل واعتقل ابنه، محمد، ١٧. واطلق سراحه بعد فترة قصيرة ولكن آثار التعذيب واضحة على جسمه. وفي الليلة نفسها اعتقل من منطقة العكر الشرقية كل من: زكريا عبد الحسين مطر، ١٨، علي عبد الحسن عبد النبي، ١٤، وتم تكسير باب منزل الشاب موسى عيسى سرحان، ١٨، وعبد القادر ابراهيم سرحان، ١٥، واعتقلا فترة قصيرة ثم اطلق سراحهما بعد تعذيب وحشي. وبقي الطفل عبد القادر طريح الفراش لمدة يومين كاملين. وكانت قوات الارهاب الحكومية قد شنت عدوانا على المنطقة في وقت سابق واعتقلت كلا من عبد الله عبد الرسول، ١٩، معروف يوسف حسن الوني، ١٦، احمد علي الوني، ١٧، فاضل عيسى سهلان، ١٦، علي عبد الله الوني، ١٦، عبد الله علي زهير، ١٥، احمد جواد سرحان، ١٤. وافرج عن الطفل الاخير بعد اسبوع من التعذيب الوحشي. واعتقل من منطقة الدير الشاب علي النصوح، ٢٧، الذي اعتقل اكثر من مرة في السابق.

● وقد انتشرت الشعارات الوطنية في مناطق عديدة. ففي منطقة بوري كانت هناك شعارات كثيرة من بينها: «ابا جميل انت البلسم الذي يبث فينا النشاط» «ابا جميل انت نور من خلف القضبان» «رسالة البحرين للمنظمات الدولية: مصير الحقوق الشعبية الى اين؟». (ابو جميل هو الشيخ الجمري). وفي منطقة واديان بسترة غطت الشعارات جدران المنطقة عشية بدء مؤتمر رئيس الوزراء الذي لم يهتم به احد حتى الآن.

٢٤ فبراير

● خيمت اجواء التوتر السياسي مساء امس على اجواء المؤتمر الذي افتتح بالمنامة حول الاعلام العربي – الاوروبي. فقد سمع المشاركون اصوات سيارات الشرطة والحريق وقوات الشغب وهي تهرع نحو منطقتي السنابس والديه القريبتين من فندق «الميريديان» الذي يعقد فيه المؤتمر. وساد شعور بالوجوم والقلق على عدد من المشاركين، حسب ما نقله بعضهم، عندما بدأ الهمس يتردد في اروقة الفندق حول القمع الوحشي للمسيرة النسائية التي طافت شوارع منطقة السنابس بعد ظهر امس. وكان المواطنون قد قرروا اسماع المشاركين في المؤتمر اصواتهم الاحتجاجية وتبليغهم حقيقة مطالب الشعب العادلة وارهاب الدولة الذي تجاوز الحدود. فقد خرجت عصر امس المسيرة النسائية التي طافت شوارع السنابس وهتفت المشاركات فيها بالشعارات الوطنية لاسماع المشاركين في المؤتمر اصواتهن ومطالبهن. وبعد فترة من الهتاف الكثير وصلت قوات القمع الحكومية لتعتدي بشراسة على المسيرة السلمية وتفرق النساء اللاتي هرين من فرق الموت وتدافعن نحو المنازل القريبة. وبعد تفرق المسيرة شنت قوات القمع عدوانا على المنازل القريبة واعتقلت عددا من نساء البحرين. وقد اعتقلت السيدة زينب سهوان، ٣٧، (ام لخمسة اطفال) وخديجة سهوان، ٢٧، (ام لثلاثة اطفال). وكان اعتقالهن باسلوب وحشي حيث تعرضن للضرب والاهانة والتهديد بالاعتداء على الشرف. ثم ذهب الاخ الاكبر لهن وكذلك والدتهن العجوز الى مركز التعذيب بالخميس واصرا على ان لا يخرجا حتى يطلق سراح المرأتين، فاضطر المعذبون الى الافراج عن المعتقلتين بكفالة وطلبوا منهن العودة صباح اليوم لمزيد من التحقيق وربما التعذيب. وتجدر الاشارة الى ان هذه العائلة تتعرض للانتقام من قبل جهاز القمع. فهناك محمد سهوان المحكوم زورا بالسجن ١٥ عاما، وجعفر سهوان بخمسة اعوام، ومهدي وعباس المعتقلان بدون اية تهمة او محاكمة بمركز التعذيب في «القرين». وعرف مركز الخميس باساءة معاملة المعتقلين فيه، خصوصا مع وجود الجلاد المعروف خالد الوزان الذي يمارس الاعتداءات الجنسية على المعتقلين من ضمن اساليبه في التعذيب. وهناك حالات موثقة لذلك. واستدعيت كذلك امراة اخرى هي خاتون علي جاسم، ٣٧، (ام لثلاثة اطفال) للحضور الى جهاز التعذيب هذا اليوم ايضا. وقد عوملت هذه السيدة المحترمة بوحشية متناهية واستعملت بحقها الفاظ لا تليق بنساء البحرين المحترمات.

● وبعد انتهاء المسيرة انتشرت حرائق صغيرة كثيرة في اطارات السيارات للتعبير عن الغضب الشعبي ازاء استمرار سياسات التعذيب والقمع والارهاب الحكومية.. وفي منطقة الديه تكرر المشهد حيث اشعلت اطارات السيارات بالقرب من مركز المعارض الدولي القريب من فندق «الميريديان»، وتصاعد الدخان عاليا وراه الكثيرون ممن حضروا المؤتمر. وكانت اصوات سيارات الشرطة تهز المنطقة في حين كانت قوات القمع تسرح لقمع المواطنين وهم في حالة هستيرية. وعندما اتضح ان منظمي المؤتمر فشلوا في اقناع السيد كوفي عنان، الامين العام للامم المتحدة، والدكتور عصمت عبد المجيد، الامين العام للجامعة العربية، بالحضور، ادرك الشعب فشل المؤتمر قبل بدئه، وان الحديث عن حضور هذين الشخصين انما كان محاولة لايهام المشاركين الآخرين باهميته. وعبر العديد من المشاركين عن انزعاجهم من اسلوب المخادعة الذي استعمل معهم. ولم يصدق دعايات الحكومة باهمية المؤتمر الا صحافيو الاعلام الرسمي الذين اندفعوا لتغطية المؤتمر وكانه حدث يفوق اهمية ازمة العراق.

● ومن جهة اخرى علم ان الشاب حسن محمود طاهر طرادة، ١٨، يعاني من آثار جلطة دماغية اصيب بها في اثر اعتقاله. وكان هذا الشاب قد اعتقل لمدة عام واحد من ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ حتى ١٥ ديسمبر ١٩٩٧. وترفض السلطات اعادة جواز سفره اليه ليستطيع السفر الى الخارج من اجل العلاج. ويؤكد الاطباء ان الاصابة الدماغية لشاب في هذا العمل نادرة الحدوث جدا، وان للتعذيب الوحشي الذي تعرض اليه دورا في ذلك.

● ونشرت صحيفة «فايننشال تايمز» يوم امس رسالة من السفير البحريني في لندن، عبد العزيز بن مبارك آل خليفة، يرد فيها على ما نشرته الصحيفة في ٢٠ فبراير حول تقاعد ايان هندرسون من منصبه كمدير عام للامن الامن في البحرين. وقال السفير ان البحرين ليس لديها جواسيس وان البحرين «لم تمر بعهد من التعذيب والقمع». وعزا السفير هذه المصطلحات الى «مجموعة منشقة صغيرة في لندن». وعلق احد الصحافيين البريطانيين على تلك الرسالة بقوله انه كان من الاشرف للسفير التزام الصمت من اطلاق هذه التصريحات التي تفندها الادلة الهائلة الموثقة. فعلى سبيل المثال فان تقرير منظمة هيومن رايتس ووج الذي صدر العام الماضي كان نتيجة زيارة سرية قام بها مسؤولون من المنظمة الى البحرين والتقوا بعدد كبير من السجناء الذين تعرضوا للتعذيب على ايدي عناصر جهاز الامن الذي كان هندرسون يديره. وفعلت منظمة العفو الدولية مثل ذلك، واصدرت شريط فيديو قامت بتصويره سرا في البحرين وعكس الكثير من حالات التعذيب الموثقة. وبث المحطة الرابعة للتلفزيون البريطاني قبل عامين تقريرا اعده مراسلوها بعد زيارتهم البحرين. وكذلك فعلت القناة الرابعة للراديو البريطاني. وقال هذا الصحافي: اذا كانت البحرين خالية من التعذيب، فلماذا رفضت الحكومة طوال السنوات الماضية وحتى الآن السماح لمنظمات حقوق الانسان بزيارة البحرين؟ ولماذا لم توقع على معاهدة منع التعذيب الدولية ومعاهدتي الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والمدنية؟ وبرغم موافقة مجلس الوزراء على معاهدة منع التعذيب فان التصديق عليها لم يتحقق بعد. وذكرت مصادر الامم المتحدة في جنيف ان البحرين قد تتحفظ على المادتين ٢٠ و ٢٢ من المعاهدة لانهما تسمحان للامم المتحدة بتقصي حالات انتهاكات حقوق الانسان، الامر الذي لا تريده حكومة البحرين. وتتحدى المعارضة آل خليفة ان يصادقوا على المعاهدة بدون التحفظات المذكورة.

٢٦ فبراير

● استمرت عمليات الاحتجاج السلمية في اليومين الماضيين حيث اصر المواطنون على اسماع اصواتهم المطالبة بالحياة البرلمانية واحترام حقوق الانسان الى المشاركين في مؤتمر الاعلام العربي الاوروبي. وسمع مساء امس صوت انفجار اسطوانات الغاز بالقرب من منطقتي السنابس وابوقوة بشكل هز المناطق المجاورة وربما وصل الى فندق الميريديان الذي عقد فيه المؤتمر. وهرعت قوات الشغب الى المنطقة وتمركزت على الشارع العام المؤدي الى الفندق، حيث اعطيت لها تعليمات بعدم السماح باي ازعاج للمؤتمر الذي سخر رئيس الوزراء، عبر مرتزقين اجانب، كل امكانات الدولة لانجاحه. وتشعر الحكومة بسمعتها التي شوهتها تقارير التعذيب والارهاب الرسمي ضد شعب البحرين الامر الذي دفعها باتجاه اي عمل قد يخفف من الاثر السلبي لتلك الصورة.

● واستمرت في الوقت نفسه الاعتقالات العشوائية بدون توقف. ففي ٢٤ فبراير اعتقل الشاب محمد سلمان من منطقة سماهيج. وفي ٢٣ فبراير اعتقل كل من عبد الاله احمد يوسف، ١٦، علي حبيب، ١٤، صالح عطية، ١٣، ياسر عبد الله خليل، ١٣. وفي ٢١ فبراير اعتقل كل من جعفر ناصر احمد، ١٣، وضرب ضربا مبرحا قبل اقتياده الى مركز التعذيب، محمد حسين احمد الياس، ١٣. واكد شهود عيان انهم شاهدوا عددا من قوات الشغب وهم يضربون الطفل جعفر ناصر احمد بوحشية وقسوة. وذكرت تقارير غير مؤكدة ان حملة اعتقالات واسعة حدثت بمنطقة باربار في اليومين الماضيين. كما ترددت انباء عن ان اهالي المعتقلين الذين يعيشون في شقق وزارة الاسكان يتلقون الرسائل من الوزارة تطالبهم بسرعة اخلاء الشقق التي يسكنونها. وناشدت المعارضة كل من يستلم رسالة بهذ المعنى اطلاعها على ذلك ليتم تقديمها الى الجهات الدولية المعنية. وقالت تقارير اخرى ان الاعتقالات الاخيرة التي طالت بعض الشباب بمنطقة سترة تختلف عن سابقاتها، حيث تكمن عناصر المخابرات للشخص المطلوب وتقبض عليه وهو في طريقه المعتاد الى منزله او محل عمله، ولا يسمع هذا المواطن من جلاديه سوى كلمة «امن دولة»، ولا يبدو هناك سبب واضح لتلك الاعتقالات العشوائية. ولم يعرف الاهالي عن اعتقال ابنائهم الا عن طريق شهود العيان.

● وقد امعنت الحكومة في تحدي مشاعر المواطنين عندما اصدرت قرارا بمنع المؤذنين من قراءة اي دعاء قبل الاذان او بعده. وكان المواطن علي النصوح قد اعتقل قبل بضعة ايام في هذا الاطار. واستدعي المواطن الحاج عبد الرزاق، من منطقة الدير واصدر له احد ضباط التعذيب قرارا بعدم قراءة اي دعاء والا تعرض للاعتقال والتعذيب. وطلب منه عدم السماح بقراءة الدعاء او القرآن في مكبر الصوت.

● وما يزال تقاعد المعذب البريطاني الشهير، ايان هندرسون، يلقى اهتماما واسعا حيث يشعر المواطنون ان غيابه انتصار كبير لحقوق الانسان وقيم التحرر وهزيمة لعقلية التعذيب والقمع والاستعمار. ونشرت صحيفة «القدس العربي» هذا اليوم مقالا حول الموضوع بعنوان «البحرين: اقالة هندرسون خطوة بالاتجاه الصحيح» كتبه المهندس عبد الرحمن النعيمي قال فيه ان هندرسون في البداية «حاول ان يقدم نفسه للحركة الوطنية بانه من طراز جديدة يختلف عمن سبقه وذلك باطلاق سراح معتقلي انتفاضة مارس ١٩٦٥ والتاكيد لهم بان البلاد ستحكم بالقانون وان تكون هناك تجاوزات». واضاف المقال ان العصر الذهبي لهندرسون بدأ في ٢٥ اغسطس ١٩٧٥ عندما «دشن مرحلة مظلمة من تاريخ البحرين السياسي». واستطرد المقال في ذكر جرائم هندرسون خلال الثمانينات والتسعينات حتى جاءت الحركة الدستورية وقامت الانتفاضة الشعبية التي سقط فيها ثلاثون شهيدا، على حد قول الكاتب. ولذلك فقد اعتبر استبدال المرتزق البريطاني ايان هندرسون بالشيخ خالد بن محمد آل خليفة «بداية الطريق». وقال الكاتب: «اذا كان الحكم لا يريد الحوار فان المطالب الشعبية واضحة للعيان، وبعضها يمكن البدء فيه فورا كاطلاق سراح كل المعتقلين الذين لم توجه اليهم اية تهمة، والسماح لجميع المبعدين بالعودة الى البلاد بدون اية شروط، واجراء مناقشة علنية حول الحياة البرلمانية وتفعيل الدستور، وبالتالي اطلاق الحرية للصحافة والجمعيات والتجمعات الشعبية». واختتم المقال بالقول: «لقد سعى الحكم الى عدم اثارة الضجة حول القرار التاريخي والهام الذي اقدم عليه بازاحة هندرسون وبحرنة موقعه، والمطلوب قرارات شجاعة بمستوى المرحلة»... فهل يواصل الحكم خطواته التي يترقبها الشارع؟».

● وتجدر الاشارة الى ان ندوة الاعلام العربي – الاوروبي اختتمت يوم امس بعد اداء ضعيف جدا. فقد كان الحضور ضعيفا للغاية، اذ لم يكن هناك اكثر من مائة شخص، ولم تحضر الشخصيات المهمة التي دعيت اليه. ويبدو ان العديد من المدعوين قاطع الندوة تضامنا مع شعب البحرين الذي يرفض استعمال امكانات البلاد لدعم الموقف الحكومي واستمالة الشخصيات الدولية لدعم ارهاب الدولة. وحسب بعض المشاركين الذين حضروا ندوات سابقة في المنامة، فان هذه الندوة كانت الاضعف من بين البقية الامر الذي ازعج رئيس الوزراء وجعله يزداد غيظا، حسب بعض الذين قابلوه في اليومين الماضيين.

رحيل الطاغية وعودة البلابل

ثلاثون عاما من العذاب طويت صفحاتها ظاهريا على الاقل برحيل مهندس سياسات التعذيب في ارض اوال. ولكن هل ترحل معه سياساته واساليبه وفنون تعذيبه؟ وهل تذهب معه مشاعر ضحاياه الذين بلغوا الآلاف؟ لا احد يستطيع ادعاء ذلك طالما بقي تلامذته الذين تخرجوا من مدرسته في مواقعهم. فمن الذي سيمنع المعذب المعروف عادل فليفل من الاستمرار في تعذيب المعتقلين خصوصا نساء البحرين اللاتي اعتدى عليهن خصوصا في السنوات الثلاث الماضية؟ وهل سيرتدع خالد الوزان، الذي تلطخت يداه بدماء الابرياء وشهدت غرف التعذيب بوحشيته غير المحدودة وتعطشه لسماع صرخات المعذبين وانات الضحايا بين يديه؟ صحيح ان تقاعد هندرسون انتصار لشعب البحرين، ولكنه انتصار مشوب بالحذر لان الذين تعلموا فنون التعذيب على يديه ما يزالون يعتقلون ويعذبون وينتهكون الاعراض ويعتدون على الحرمات والممتلكات. ثلاثون عاما لا يمكن شطبها بجرة قلم واحدة، ومشاعر الامهات اللاتي فقدن فلذات اكبادهن تحت مباضع الجلادين لا تنتهي بغياب راس التعذيب نفسه. وهل يبسم ثغر أم لم تستطع تقبيل ابنها قبل دفنه لانها لم تجد مكانا سالما في جسده الذي قطعه وحوش النظام؟ انها مأساة شعب كامل من صنع خبير في الارهاب قضى اكثر من نصف قرن في تلك الممارسة المهينة. فهيهات يبسم ثغر او يفرح قلب ما دام نظام القمع وعقلية الدم هي التي تمسك بزمام الامور في بلدنا المعذب.

ليس هناك عنوان واحد لوصف العهد الاسود الذي خيم على البلاد على مدى الثلاثين عاما التي قضاها ايان هندرسون في البحرين. فهل هو ارهاب؟ ام تعذيب؟ ام قمع؟ ام تصفية؟ ام حرب ضد الانسانية؟ ام اعتداء على قيمة الانسان وقدره؟ ام هي كل ذلك واكثر؟ ما طبيعة هذا النظام الذي يسلط وحوش العالم على اطفال شعبه ونسائه؟ لماذا يتأصل الحقد الخليفي حتى يبلغ ما بلغه؟ لماذا تصفية الحسابات بهذه الصورة؟ كيف يسمح الامير لنفسه بان تشوه سمعته وسمعة عائلته حتى تبلغ ما بلغته؟ وكيف تسمح العائلة الخليفية الحاكمة بان لا يتعرف العالم عليها الا من خلال ما يرتكبه ايان هندرسون وجهازه من جرائم بحق الانسانية؟ كيف تنحط اخلاق البشر الى هذا المستوى؟ ان هناك من ضحايا هندرسون من ذهب الى ربه يحمل معه جراحه واشلاءه ليشهد بها على ظلم الظالمين، وهناك من الضحايا من لا يزال على قيد الحياة ولكنه يعاني من الامه. شعب كامل يئن تحت وطأة الجلادين، ويرفض حكامه الزام انفسهم بما التزم به الحكام الآخرون تجاه شعوبهم. انهم يمارسون ابشع الجرائم بحق الابرياء ويضاعفون تلك الجرائم بمحاولة اخفاء معالمها، مستغلين اموال البلاد وخيراتها لشراء الضمائر والذمم والاقلام. ولكن الله لهم بالمرصاد. فهل كان رئيس الوزراء يتصور ان اكبر مشروع لتحسين العلاقات العامة لعائلته متمثلا في الندوة التي عقدت الشهر الماضي في فندق نجله سوف تفشل بهذا المستوى؟ لقد خصص لها من اموال الفقراء والمظلومين اكثر من مليون دينار، ولكنه خسر الصفقة وذهب صالح الطيار وعمر الحسن (وهما المرتزقان اللذان نظماها) بما استطاعا اختلاسه من اموال البحرين. هل يعلم المرتزقة ان هذه الاموال استلبت من الاطفال الذين عذبهم جلاوزة هندرسون ثم فرض على ذويهم دفع ضرائب باهظة مقابل الافراج عنهم لانهم ابرياء؟ كم يتيما سحبت اللقمة من فمه ليلتهمها رئيس الوزراء وعادل فليفل وخالد الوزان وبقية الجلادين؟

السقوط الاخلاقي ليس له حدود احيانا، وتكفي انزلاقة واحدة من قمة الجبل للسقوط الى الاسفل بدون توقف. ومن يموت ضميره لا يعود قادرا على الشعور والاحساس، فهو يعيش كالانعام بل هو اضل، يموت الشعور لديه وتضمر حاسة الحب والرافة في قلبه، ويصبح غير قادر على التفكير السوي والاحساس الانساني النقي. ثلاثون عاما تحت وطأة نظام حكم هندرسون علمت شعب البحرين ان لا حل الا بانهاء ذلك العهد. ولقد تحققت خطوة اولى على ذلك الطريق، فرحل هندرسون الى غير رجعة تطارده لعنة الاحرار وسبة التاريخ حتى يفارق هذه الدنيا. سيسجل التاريخ له انه قتل وقتل وقتل حتى اصبح مولعا بالقتل، وعذب وعذب وعذب حتى اصبح لا يتلذذ الا بسماع المعذبين. واعتاد ذلك حتى اصبح غير قادر على العيش بعيدا عن مركز التعذيب بالقلعة، فكان صرخات المعذبين موسيقاه التي يطرب لها وتهتز اعطافه تفاعلا معها. أرأيت انسانا يعيش بدون قلب او ضمير او احساس؟ أرأيت بشرا يعشق قتل الآخرين والتمثيل بأجسادهم ليلا ونهارا؟

لقد رحل الطاغية الى غير رجعة بعون الله، وذهب غير مأسوف عليه، وترك وظيفته فهلل المظلومون فرحا. وللمرة الاولى منذ ثلاثين عاما يغرد بلبل صغير على غصن شجرة بدأت اوراقها الربيعية تظهر على خجل. تلك الشجرة روتها دماء الشهداء الذين قتلهم هندرسون وبقية الجلادين. وللمرة الاولى منذ ثلاثة عقود طارت حمامة بيضاء في سماء اوالنا معلنة تمردها على القفص. كانت بضع قطرات من الدم تسيل من عينيها. من الذي فقأ عيني الحمامة الوادعة؟ من الذي قتل سعيدا الاسكافي وهو في عمر الزهور؟ ناموا يا سعيد ويا حميد ويا نضالا ويا علي الطاهر وبقية الشهداء في رموسكم هانئين، فلقد رحل هندرسون الذي أمر بتمزيق اجسادكم. صفقوا يا ضحايا العنف الخليفي بكل قوتكم، واهتفوا في سماء اوال بصوت واحد يزلزل السماء ويصك مسامع الزمن ويخترق الآذان الصماء لدى اعداء الشعب، وقولوا: ليرحل الطاغية وليسقط الجلادون.

رحيل الطاغية

لملم متاعك وارحل ايها الصنم
نحس مجيئك للبحرين كارثة
الشر فيك ومنك الخير مستلب
قتلت طفلا وشيخا غير مكترث
هتكت حرمة أم في ملاءتها
من يجهل الوحش فالماو ماو تعرفه
ان الاباة وهندرسون في حرب
فلترحلن طواك الدهر مندحرا
واذهب دموع صبايانا كسيل زبى
واخرس جراح ضحاياناً مزمجرة
اياك ترجع يوم نحو حارتنا
رمز التعذي على الاحرار في بلد
عاث الفساد بأرض الخير مضطهدا
أصاب بغيته في شر طاغية
بشراك شعب اوال انت منتصر
لا تأس من مكرهم فالله منتقم
سيندمون على ما قدمت يدهم
فأمة تعشق الامجاد صامدة
وظالم كمم الافواه ليس له
نحن بنو الخير في بحريننا أبدا

عذبت شعبي مذ حطت بك القدم
القمع والظلم والتعذيب والالم
فأنت للظلم في أرجائنا علم
مزقت جسم شهيد وهو يبتسم
وجرحها غائر هيهات يلتئم
عشرين عاما دهاها الويل والظلم
بين التحرر والمستعمرين دم
فأنت منكسر حتما ومنهزم
فيها الجوى بلهيب الظلم يضطرم
وأنة الشعب من أرزائه نغم
فليس ثمة من للظلم يحترم
فيه الابا والندى والمجد والشمم
كل الاباة فذات الشر تنتقم
قد أنكرت ظلمه الاجناس والامم
أما الطغاة غدا يطويهم العدم
منهم ومأوى شعبنا القمم
من سوء فعل وهل يجديهم الندم
لا تستكين ولا ينتابها عقم
في المجد سابقة كلا ولا قدم
نحب كل كريم والطغاة هم

تقاعد هندرسون، مهندس سياسات التعذيب انتصار . التتمة من ص ١

النظام واضطرته اخيرا للاذعان بتردد شديد لبعض المطالب الدولية.

لقد جاء الاعلان الشهر الماضي عن طرد ايان هندرسون من منصبه اخيرا كخطوة قليلة ومتاخرة. فلقد بلغ السيل الزبى واصبح على حكومة ال خليفة ان تحدث تغييرا جذريا في سياساتها ومواقفها ومعاملتها لشعب البحرين. وبعد ضغوط كبيرة من الامم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية والدول الصديقة وافق رئيس الوزراء الشهر الماضي على التصديق على معاهدة منع التعذيب. وكان ذلك القرار والطريقة التي تم بها يوحي بان حكومة البحرين لا تتحرك الا تحت الضغط الدولية وانها لا تؤمن بما تتخذه من قرارات. ولذلك فليس متوقعا ان تتوقف حكومة البحرين عن سياسات التعذيب الوحشي بحق المواطنين برغم ما قيل عن تقاعد هندرسون. واذا كان خلفه، الشيخ خالد بن محمد بن سلمان آل خليفة، قد عرف بقدر من الضبط الاداري خصوصا عندما كان مسؤولا بدائرة المرور فانه سوف يخضع لرئيس الوزراء الذي يعتبر المسؤول الاول عن سياسات القمع والتعذيب. ومع ذلك فبامكان مدير مباحث امن الدولة الجديد ان يثبت انه ليس اداة بيد رئيس الوزراء وانه يتمتع بقدر من الانسانية والنبل والاخلاق تمنعه من تعذيب البشر وتمزيق اجساد الاطفال. وان المعارضة لترحب باية خطوة ايجابية لمنع التعذيب كسياسة كرسها هندرسون على مدى ثلاثين عاما. وسواء كان قرار حكومة البحرين التصديق على معاهدة التعذيب الدولية مرتبطا بالضغط الدولي الذي يبلغ ذروته هذا الشهر في مداولات مفوضية حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف، ام انه شرط من شروط الشيخ خالد بن محمد ال خليفة لاستلام منصبه الجديد، فان القرار بحد ذاته خطوة ايجابية. الامر الذي قد يجعله غير ذي جدوى هو ان يكون التصديق على معاهدة منع التعذيب مشوبا بتحفظ على المادتين رقم ٢٠ و ٢٢ اللتين تمنعان اللجنة المكلفة متابعة المعاهدة من اتخاذ اي اجراء عملي لفحص حالات التعذيب في البحرين.

اننا في الوقت الذي نرحب فيه بطرد المعذب المشهور ايان هندرسون فاننا ندعو خليفته الى الغاء التعذيب جملة وتفصيلا كسياسة في التحقيق مع المعتقلين، ونطالب حكومة البحرين بعدم التحفظ على المادتين المذكورتين من المعاهدة الدولية لمنع التعذيب. كما نطالبها بالتوقيع على معاهدتي الحقوق السياسية والمدنية الدوليتين. عندها فقد تكون حكومة البحرين قد بدأت سيرها على الطريق الصحيح المؤدي لاعادة العمل بالدستور.